الأمم المتحدة

A/56/344

الجمعية العامة

Distr.: General
19 October 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٣١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: مسائل حقوق الإنسان بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تعزيز فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية نزيهة

تقرير الأمين العام**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	المقدمة	١-٤	٣
ثانيا -	تنفيذ قراري الجمعية العامة ٥٢/١٢٩ و ٥٤/١٧٣	٥-٢٦	٤
ألف -	تعزيز قدرات المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة	٥-٧	٤
باء -	التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة	٨-١٧	٥
جيم -	التنسيق مع المنظمات الأخرى	١٨-٢٦	٧
ثالثا -	خبرات الأمم المتحدة	٢٧-٥٨	٨
ألف -	أنشطة ما قبل المساعدة	٢٧-٣٣	٩

* A/56/150.

** قُدم هذا التقرير متأخرا نظرا للحاجة إلى تضمينه المعلومات التي توفرت من مجموعة متنوعة من المصادر.

251001 231001 01-53203 (A)
0153203

باء – أنشطة المساعدة الانتخابية ٣٤-٤٨ ١٠

جيم – الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها في فترة السنتين السابقة ٤٩-٥٢ ١٣

دال – التحديات ٥٣-٥٨ ١٤

رابعا – تأملات بصدد النشاط المستقبلي ٥٩-٦٣ ١٥

المرفقان

الأول – موجز أنشطة المساعدة الانتخابية من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١ ١٧

الثاني – إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. مذكرة توجيهية بشأن المساعدة الانتخابية ٣٣

أولا – المقدمة

١ – أعد هذا التقرير استجابة لطلب قدمته الجمعية العامة في قرارها ١٧٣/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وينقسم التقرير إلى ثلاثة فروع رئيسية هي: الفرع ثانيا عن تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٢٩/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٧٣/٥٤؛ والفرع ثالثا عن خبرات الأمم المتحدة؛ والفرع رابعا يعالج النشاط في المستقبل. ويتضمن التقرير أيضا مرفقين هما: موجز أنشطة المساعدة الانتخابية التي تم الاضطلاع بها من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، ومذكرة توجيهية لإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن توفير المساعدة الانتخابية.

٢ – وعلى مدى السنتين الماضيتين، انصب الاهتمام على البيئة الدينامية التي تخطط فيها الانتخابات وتنفذ. وتتكون هذه البيئة من نوعين أساسيين من العوامل: تلك العوامل التي تعد جزءا أساسيا من الخبرة الوطنية وتلك التي تعكس التطورات الخارجية ضمن المجال التقني للانتخابات. وفيما يتعلق بالاعتبارات الداخلية، تغير التركيز على الانتخابات في أوائل التسعينات بوصفها أحداثا دورية منعزلة. ومن الواضح أن الانتخابات تشكل عناصر هامة في الحياة السياسية المستمرة وتترتب عليها آثار هامة بالنسبة للمؤسسات والعمليات الوطنية الأخرى. وتعطى الأولوية في الوقت الحاضر إلى إقامة عمليات ومؤسسات انتخابية مستدامة، وهي عملية تتطلب تآزرا مناسبا مع العناصر الأخرى في الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، توفر المعايير الجديدة المتعلقة بإجراء الانتخابات، والتطبيقات الابتكارية لتكنولوجيا المعلومات واتساع نطاق التسويق، فرصا ومخاطر غير مسبوقة للجان الانتخابية التي تسعى إلى تحقيق مزيد من الكفاءة وتوفير الموارد. وفي ضوء هذه التحديات، من الأساسي أن تظل الأمم المتحدة متمشية مع التوجيهات والتكنولوجيات الجديدة حتى تواصل تقديم مساعداتها بثبات وحياد، مستنيرة بالتطبيقات الأنسب للدول الأعضاء الطالبة للمساعدة.

٣ – وفي تطور عملية المساعدة الانتخابية، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة بوضع مجموعة من طرائق تقديم المساعدة، بهدف تقديم دعم أفضل لمنسق الأمم المتحدة لأنشطة المساعدة الانتخابية والاستجابة على نحو أكثر فعالية للاحتياجات في مجال المساعدة الانتخابية. وسعت الشعبة أيضا إلى تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لإجراء مشاورات بين الإدارات وبين الوكالات على مستوى المناصب العليا وعلى مستوى العمل، وإعداد مبادئ توجيهية فيما يتعلق بالإجراءات والسياسات وتبادل أفضل الممارسات الانتخابية والخبرات السابقة بالاستفادة من محفوظات الشعبة. ويجري بذل جهود لكفالة إضفاء الطابع المركزي والثابت لمراقبة نوعية مشاريع المساعدة من بدايتها وحتى نهايتها، بصرف النظر عن الوكالة المنفذة. وبالتشاور مع الحكومات، يجري توجيه مزيد من الاهتمام على وجه التحديد لبناء القدرات وتكييف المساعدات على نحو يلائم البيئة السياسية والانتخابية السائدة. وقد كان من شأن هذا النهج أن أدى في كثير من الحالات إلى ورود طلبات بمواصلة المساعدة وما ترتب على ذلك فيما بعد من رفع لمستوى عناصر العملية الانتخابية.

٤ – وكان من شأن هذا التوجه نحو تقديم طلبات أكثر شمولا للحصول على مساعدة انتخابية أن شكل ضغوطا جديدة على الموارد الحالية لمنظومة الأمم المتحدة، إذ جعل التنسيق والتقسيم الفعال للعمل أكثر أهمية مما كانا عليه في أي وقت مضى. فالمشاركة في العمليات الانتخابية على

المدى الطويل كما هو الأمر في تيمور الشرقية وسيراليون يتطلب موظفين مثابرين، وفي الوقت ذاته فإن تنفيذ عدد كبير من العمليات الصغيرة والهامة يتطلب دعما منتظما ورصدا دوريا وتقييما في النهاية. فمشاريع المساعدة الانتخابية، متى ووفق عليها، تحتاج إلى أكثر من مجرد اهتمام متقطع. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم مساعدة انتخابية ذات نوعية عالية تكرس لتلبية الاحتياجات المحددة لكل مشروع. غير أنه لما كانت الأمم المتحدة تسعى إلى المحافظة على معايير المساعدة هذه، فإنها معرضة لأن تصبح ضحية لما تحققه من نجاحات: فحجم الطلبات التي وردت على مدى السنتين الماضيتين ومحتواها تنذر بأنها تفوق قدرات الدعم المتوفرة حاليا.

ثانيا – تنفيذ قراري الجمعية العامة ٥٢/١٢٩ و ٥٤/١٧٣

ألف – تعزيز قدرات المساعدة الانتخابية داخل منظومة الأمم المتحدة

٥ – لا تزال الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة انتخابية وتنوع هذه الطلبات تولد داخل منظومة الأمم المتحدة أنشطة وطرقا جديدة للتعاون. ولا يزال منسق أنشطة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة (وكيل الأمين العام للشؤون السياسية)، الذي عينه الأمين العام، نقطة الاتصال الرسمية الأولى لتلقي طلبات المساعدة وتقييمها. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في عملية التقييم في وجود العناصر السياسية والتقنية الضرورية لإجراء عملية انتخابية تتوفر لها أسباب النجاح. ويعمل المنسق أيضا على التأكد من أن جميع الطلبات ينظر فيها على قدم المساواة وفقا للمبادئ التوجيهية المقررة. ولا يمكن البت فيما إذا كانت الأمم المتحدة ستقدم مساعدة، وفي طبيعة المساعدة التي ستقدم، إن تقرر ذلك، إلا بعد إجراء استعراض متأن للحالة الانتخابية الراهنة والتجربة التاريخية المتصلة بالأمر.

٦ – ولا تزال شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية تقدم المساعدة لمنسق الأمم المتحدة في الرد على الطلبات. وهذه الشعبة مسؤولة عن تنسيق عملية تقديم المساعدة الانتخابية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة، إذ توفر المراقبة النوعية وتكفل الاتساق في تطبيق المعايير في جميع مراحل أي مشروع. ولدى الشعبة ذاكرة مؤسسية تغطي ما يربو على عقد من الزمن من خبرة الأمم المتحدة الانتخابية وتحتفظ بقائمة عريضة لمنظومة الأمم المتحدة تضم خبراء في مجال الانتخابات على النطاق الدولي، الأمر الذي يكفل الاستمرار في توفير خبرة ذات نوعية عالية.

٧ – وقد ظل عدد الطلبات للحصول على مساعدة انتخابية مرتفعا في السنوات الأخيرة. ونظرا لأن الطلبات بأنواعها التي تتلقاها الأمم المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا، فقد قامت شعبة المساعدة الانتخابية بوضع طرائق لتقديم المساعدة تغطي مجموعة شاملة من الخدمات التي يمكن أن تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وكما ورد في التقارير السابقة، فقد كانت المساعدة التقنية عادة هي أكثر أشكال المساعدة المطلوبة، وقد حددت شعبة المساعدة الانتخابية ثلاثة أنواع من الدعم الذي يقدم في مجال المساعدة الانتخابية وهي: (أ) المساعدة في العملية الانتخابية؛ (ب) بناء القدرات؛ (ج) بناء المؤسسات. فقد ورد في الآونة الأخيرة طلبات للحصول على مساعدة ليس من الدول الأعضاء فحسب بل من مكاتب وبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد استحدثت شعبة المساعدة الانتخابية آلية جديدة لتناول هذه الطلبات الداخلية بإيفاد بعثات من خبراء إلى الميدان لتقديم خدمات استشارية.

باء – التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

٨ – نظرا لأن الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة انتخابية أصبحت أكثر تعقيدا، فقد أصبح التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة يكتسب أولوية عليا لدى شعبة المساعدة الانتخابية. وتتمثل الجهات النظيرة الرئيسية للشعبة داخل الأمانة العامة في الشعب الإقليمية التابعة لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وإدارة الشؤون السياسية هي الإدارة الرائدة في مجال الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام في حين تتولى إدارة عمليات حفظ السلام الريادة في عمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من مجلس الأمن. ونظرا لأن الأنشطة الميدانية لكلتا الإدارتين قد تشمل تقديم مساعدة انتخابية، فإن شعبة المساعدة الانتخابية تشارك في فرق العمل ذات الصلة المشتركة بين الإدارتين وهي فرق تنظمها إحدى الإدارتين عندما يتعلق الأمر بإجراء انتخابات. وكثيرا ما تشارك شعبة المساعدة الانتخابية في اجتماعات اللجنة التنفيذية المعنية بالسلام والأمن وفريق الوقاية الإداري والاجتماعات المشتركة بين الإدارات وتلك التي تعقد داخل الإدارات عندما يقتضي الأمر مناقشة قضايا انتخابية.

٩ – وعلى غرار العلاقة القائمة مع موظفي إدارة الشؤون السياسية، تقيم شعبة المساعدة الانتخابية اتصالات مستمرة مع موظفي إدارة عمليات حفظ السلام عندما تتضمن عمليات حفظ السلام عنصرا انتخابيا. وتقدم الشعبة المشورة أيضا بصورة متواصلة إلى الممثلين الخاصين للأمين العام وغيرهم من كبار موظفي البعثات. وقد كانت فرق العمل المشتركة بين الإدارات تحت قيادة إدارة عمليات حفظ السلام والمتصلة بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون مسرحا رئيسيا لعمليات التخطيط والتعاون خلال فترة السنتين الماضية.

١٠ – وتقيم شعبة المساعدة الانتخابية، داخل الأمانة العامة، اتصالات منتظمة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب منسق المساعدة الإنسانية. وتواصل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عملها فيما يتعلق بمشروع إدارة الانتخابات وتكلفتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية. وبالتعاون مع اللجنة الانتخابية الاسترالية، قامت شعبة المساعدة الانتخابية بأول مبادرة تجريبية للاستفادة من المشروع المذكور أعلاه لتقديم خدمات مباشرة إلى مديري الانتخابات في تيمور الشرقية في مجال بناء القدرات. وتركز المناقشات مع مكتب منسق المساعدة الانتخابية على الانتخابات التي تشارك فيها أعداد غفيرة من اللاجئين و/أو المشردين داخليا.

١١ – وأما خارج الأمانة العامة، فإن البرنامج الإنمائي، بما له من ولاية عريضة للاضطلاع بأنشطة إدارية داعمة في الدول الأعضاء، ومن خلال إدارته لنظام المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين، يمثل الشريك الرئيسي لشعبة الإدارة الانتخابية. كذلك تتناول أعمال متطوعي الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عناصر محددة في عملية المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة.

١٢ – ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كثير من البلدان، مجموعة كبيرة من المشاريع المتعلقة بالحكم تشمل مشاريع طويلة الأجل لتقديم مساعدات تقنية تهدف إلى تدعيم السلطات الانتخابية. وقبل الدخول في هذه الأنشطة، يقوم البرنامج بالتنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية، لضمان الاتساق في النهج المتبع ويعتمد على قائمة الشعبة من الخبراء الانتخابيين الدوليين حتى يتسنى له الاضطلاع بأنشطته. وعلاوة على ذلك، تقدم شعبة

المساعدة الانتخابية قدرا كبيرا من خدمات الرصد والدعم لمعظم المشاريع الانتخابية التي يقوم بتنفيذها البرنامج الإنمائي.

١٣ - وعلى مدى السنتين الماضيتين، جرى تعزيز التنسيق في مختلف مستويات المنظمة. فعلى أعلى مستوى، تعقد اجتماعات شهرية بين وكيل الأمين العام للشؤون السياسية منسق أنشطة المساعدة الانتخابية ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تعمل شعبة المساعدة الانتخابية بشكل وثيق مع جميع المكاتب الإقليمية الخمسة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر وكذلك مع الممثلين المقيمين في الميدان. ويشارك موظفو شعبة المساعدة الانتخابية في اجتماعات مجموعات الممثلين المقيمين. وعلى مستوى الميدان، يضطلع المنسقون المقيمون بمسؤولية كفالة رد فعّال ومنسق لطلبات المساعدة الانتخابية. وفي العديد من الحالات، يتلقى المنسقون المقيمون الإشارة الأولى من إحدى الحكومات حول الرغبة في الحصول على المساعدة الانتخابية. وينهض المنسقون المقيمون، شأنهم في ذلك شأن الممثلين الميدانيين التابعين لإدارة الشؤون السياسية، بمسؤولية إطلاع الحكومات على إجراءات طلب المساعدة وكفالة المتابعة المناسبة مع المنسق في مقر الأمم المتحدة. كما يقومون مراراً بمسؤولية حشد الموارد الضرورية للمشاريع الانتخابية الموضوعة بالاشتراك مع شعبة المساعدة الانتخابية.

١٤ - ومن أجل توضيح الإجراءات التي يتعين اتباعها وتقسيم المسؤوليات، أصدر منسق أنشطة المساعدة الانتخابية ومدير البرنامج الإنمائي مذكرة توجيهية ملزمة بشأن المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وهذه المذكرة التوجيهية تحدد أدوار ومسؤوليات المنسق وشعبة المساعدة الانتخابية والبرنامج الإنمائي، وقد أرسلت إلى جميع المنسقين المقيمين التابعين للبرنامج الإنمائي بهدف كفالة فهمهم وقدرتهم على إسداء المشورة للحكومات المعنية على النحو المناسب. ويتضمن المرفق الثاني لهذا التقرير نسخة من المذكرة التوجيهية.

١٥ - وقد واصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة مساهماته الهامة في تقديم المساعدة الانتخابية عن طريق توفير موظفين مؤهلين في الوقت المناسب لأجل العمليات الانتخابية. ويُعد توفير الموظفين الانتخابيين حالياً من بين العناصر الرئيسية لنشاط متطوعي الأمم المتحدة. وبالنظر إلى دوره في تزويد البعثات الانتخابية بالموظفين، تجري الاستعدادات لتوقيع مذكرة تفاهم بين متطوعي الأمم المتحدة وشعبة المساعدة الانتخابية. وسوف تضع المذكرة الانتخابية طرائق تبسيط الإجراءات الإدارية لكلا الجهتين وتنسيقها. وخلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠١، وفر برنامج متطوعي الأمم المتحدة موظفين متخصصين للبعثات الانتخابية في تيمور الشرقية وفيجي وهايتي وكوت ديفوار وكوسوفو والنيجر.

١٦ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقديم المساعدة في تنفيذ المشاريع في عدد من البلدان مثل غينيا - بيساو وكوت ديفوار واليمن وموزامبيق. ويتولى المكتب مسؤولية صياغة المشاريع وتعيين الموظفين التقنيين المناسبين وتوفير الدعم الإداري في مجموع مراحل المشروع. كما يطلب من المكتب مراراً تقديم المساعدة في شراء المواد الانتخابية. وفي ضوء ازدياد الطلب على خدمات المكتب، قام بتعيين كبير منسقين لأنشطة المساعدة الانتخابية وهو يقوم بالتنسيق مع شعبة المساعدة الانتخابية كلما دعت الحاجة.

١٧ - وفي إطار الجهد الذي تبذله شعبة المساعدة الانتخابية لكفالة إطلاع الموظفين بإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المكاتب ذات الصلة على إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية، فضلاً عن توعيتهم بمجموعة المسائل

التي يستلزمها التدخل الانتخابي، عقدت الشعبة أول سلسلة من الدورات التدريبية المكثفة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتوجد مواد الدورات بموقع شعبة المساعدة الانتخابية على الشبكة العالمية. وقد جرى التخطيط لعقد دورات تدريبية إضافية من أجل المنسقين المقيمين للبرنامج الإنمائي وغيرهم من كبار الموظفين في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢.

جيم - التنسيق مع المنظمات الأخرى

١٨ - واصلت شعبة المساعدة الانتخابية سعيها إلى إيجاد شركاء جدد في عملها، مع الاضطلاع بمشاريع وأنشطة جديدة مع الجهات الرسمية المتعاونة معها على المدى الطويل في الوقت ذاته. وفي سنة ٢٠٠١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية موظفاً كبيراً إلى مقر منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تعزيز الحوار بين المنظمتين. وتم التوصل إلى اتفاق غير رسمي حول الحاجة إلى التعاون بصورة أوثق بشأن توفير المساعدة التقنية في الميدان وبشأن تشكيل بعثات المراقبين الدوليين وتنظيمها. وفي سياق اجتماع تحت رعاية حكومة بوتسوانا والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسّعت شعبة المساعدة الانتخابية شبكة شراكاتها مع السلطات الانتخابية الرئيسية في المنطقة.

١٩ - أما فيما يتعلق بتوفير المراقبين الدوليين والتنسيق بينهم لأغراض الانتخابات، فقد واصلت الأمم المتحدة ترتيباتها الدائمة مع المنظمات الإقليمية وأحالت هذا النشاط إلى المنظمة الإقليمية بوصفها الوكالة الرائدة عند الاقتضاء. وجرى بصفة خاصة إشراك منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مراقبة الانتخابات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي عدد كبير من هذه الحالات، مثل هايتي ونيكاراغوا وبيرو، قدمت شعبة المساعدة الانتخابية المساعدة التقنية أو الخدمات الاستشارية كعنصر تكميلي للمراقبة التي تضطلع بها المنظمة الإقليمية.

٢٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تم التوصل إلى اتفاق بين شعبة المساعدة الانتخابية والاتحاد الأوروبي بشأن التبادل المنتظم للمعلومات المتعلقة بالمسائل التي تكون موضع اهتمام الطرفين، وفي وقت لاحق من تلك السنة، اضطلع موظف كبير في الشعبة بدور أحد أفراد أهل الرأي في إطار حلقة دراسية ''لتدريب المدربين'' عقدها الاتحاد الأوروبي والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي لصالح مشاركين مختارين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكان هدف الحلقة الدراسية يتمثل في التوصل إلى فهم ونهج مشتركين في مجال تنظيم البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات.

٢١ - وعلى امتداد السنتين الماضيتين، أجرت منظمة الفرانكوفونية الدولية مناقشات منتظمة مع شعبة المساعدة الانتخابية وذلك بهدف زيادة التعاون بشأن عمليتي المساعدة الانتخابية وإحلال الديمقراطية. وقد شاركت منظمة الفرانكوفونية في عدة بعثات للمراقبة قامت بتنسيقها الأمم المتحدة، مثل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ١٩٩٩ في النيجر والانتخابات الرئاسية التي عقدت في تشاد في أيار/مايو ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، ألحقت منظمة الفرانكوفونية موظفاً فنياً برتبة دنيا من رواندا للعمل في شعبة المساعدة الانتخابية.

٢٢ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقّعت شعبة المساعدة الانتخابية مذكرة تفاهم مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وهذه المذكرة هي بمثابة اتفاق إطاري للقيام بمزيد من التعاون في ميدان البحث والاجتماعات التقنية والعمل الميداني. وشاركت الشعبة في مجموعة متنوعة من الاجتماعات نظمها المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بما فيها مؤتمر عقد في

بوتسوانا في أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن مسائل إدارة الانتخابات ودور الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة في العملية السياسية، ومؤتمر آخر عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١ في ستكهولم بشأن تكنولوجيا المعلومات والانتخابات.

٢٣ - وواصلت شعبة المساعدة الانتخابية تعزيز دورها في نطاق الشراكة من أجل النهوض بالمسائل الانتخابية والديمقراطية، التي تتألف أيضاً من المنظمة الكندية للانتخابات والمعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وقد أتمت هذه الشراكة مشروعاً شاملاً بشأن المشاركة في الانتخابات في غواتيمالا. وثمة عدة مشاريع إضافية تم الشروع فيها أو هي قيد المناقشة، بما في ذلك عقد الاجتماع العالمي الثاني لممثلي الرابطات الإقليمية لمديري الانتخابات.

٢٤ - وجرى توسيع التعاون مع مختلف المؤسسات الانتخابية خارج إطار الشراكة من أجل النهوض بالمسائل الانتخابية والديمقراطية. وقد تم بصورة خاصة تعزيز التعاون مع المعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك. وتمكنت شعبة المساعدة الانتخابية من الاعتماد على الخبرة الرفيعة المستوى لذلك المعهد في عمليات مختلفة (على سبيل المثال في تيمور الشرقية وبيرو وزيمبابوي). وعقدت حلقات دراسية مشتركة للسياسات المشتركة بشأن مجموعة كبيرة من المسائل الانتخابية.

٢٥ - واعتماداً على الشراكة الممتازة التي تحققت في إطار المشورة الشعبية في تيمور الشرقية في سنة ١٩٩٩، استمر التعاون مع اللجنة الانتخابية الأسترالية. وجرى بصورة مشتركة إعداد مشروع استراتيجي لبناء القدرات لتزويد البلدان ببرامج تدريبية للإدارة الانتخابية بمواصفات خاصة، وهي البرامج التي يجري اختبارها حالياً في تيمور الشرقية.

ومع ازدياد أنشطة شعبة المساعدة الانتخابية في منطقتي جنوب آسيا والمحيط الهادئ يحتمل أن يتم توسيع نطاق التعاون مع اللجنة الانتخابية الأسترالية في المستقبل القريب.

٢٦ - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة عملها مع الأمم المتحدة من خلال إجراء التسجيل خارج كوسوفو من أجل إجراء الانتخابات البلدية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. واستناداً إلى مذكرة تفاهم منفصلة مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظّمت المنظمة الدولية للهجرة عملية للتسجيل ذات مرحلتين وقدمت في إطارها المساعدة إلى الناخبين المحتملين في ٣٥ بلداً. وفي أعقاب الانتخابات، اضطلعت المنظمة الدولية للهجرة بتقييم شامل لدورها في العملية الانتخابية.

ثالثا - خبرات الأمم المتحدة

٢٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد ٤٧ طلباً من ٣٧ دولة عضو. واضطلعت شعبة المساعدة الانتخابية بأنشطة تتعلق بـ ٥٣ مشروعا، آخذة بعين الاعتبار الأنشطة التي تم الشروع فيها في السنوات السابقة وطلبات الخدمات الاستشارية. وفي عدة حالات، طلبت الدول الأعضاء أكثر من نوع واحد من المساعدة. وتأكيداً للاتجاه الذي تحدد في التقرير السابق للأمين العام (A/54/491)، زاد عدد طلبات تقديم المساعدة التقنية للجان الانتخابية من أجل تنظيم عمليات انتخابية محددة. ومع ذلك فإن درجة التعقيد في هذه المشاريع وجوانبها الأطول أجلا قد تطلبت من شعبة المساعدة الانتخابية مشاركة أشد كثافة مما كان ضرورياً في الماضي.

٢٨ - ورغم إمعان النظر في كل طلب على حدة، يتعين رفض عدد من طلبات المساعدة سنوياً. وربما من المفيد الإشارة إلى سبب ذلك. ففي العديد من الأحيان، يصل طلب المساعدة الانتخابية قبل إجراء الانتخابات بأسبوع أو

أسبوعين، وهو وقت متأخر جداً لتوفير المساعدة المناسبة. ويتعين تلقي الطلبات قبل أربعة أشهر على الأقل من موعد الانتخابات لإتاحة الفرصة للمنسق للنظر فيها على النحو الواجب. وفي بعض الحالات، تجد بعثة تقييم الاحتياجات أن ظروف إجراء انتخابات مفتوحة وشفافة منعدمة فتقدم توصية ضد توفير المساعدة. وفي حالات أخرى، ترد طلبات لإيفاد مراقبي الأمم المتحدة؛ ولا تقدم المنظمة تلك المساعدة إلاّ في حالات نادرة، وهي مساعدة يتعين عموما أن تصدر بشأنها الجمعية العامة أو مجلس الأمن ولاية للأمم المتحدة. وختاما، قد لا تقبل الحكومة في بعض الحالات نوع المساعدة المعروضة من الأمم المتحدة. وسعياً إلى توضيح إجراءات طلب المساعدة الانتخابية، سيتم نقل مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في النصف الثاني من سنة ٢٠٠١ تقدم المعلومات الضرورية.

٢٩ - وقد وضعت الشعبة مجموعة من سبعة برامج جديدة من أجل الاستجابة على نحو أفضل للطلبات الجديدة الواردة من الدول الأعضاء، فضلاً عن طلبات الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة. وكثيراً ما تكون أنواع المساعدة المقدمة وثيقة الصلة ببعضها، ومن ثم لا يمكن دائماً تعيينها بصورة محددة بوصفها فئة خاصة للمساعدة. ويرد توضيح لهذه البرامج أدناه مع أمثلة من مشاريع المساعدة الكبرى التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في عمليات الانتخابات الحديثة أو الجارية.

ألف - أنشطة ما قبل المساعدة

١ - خدمات الخبراء الاستشاريين

٣٠ - تقدم شعبة المساعدة الانتخابية خدمات الخبراء الاستشاريين استجابة للطلب المتزايد من داخل منظومة الأمم المتحدة على الخبرة الاستشارية الانتخابية. وعادة ما يطلب هذه المساعدة الاستشارية المنسقون المقيمون والممثلون الخاصون للأمين العام في مرحلة مبكرة جدا في إطار أنشطة الأمم المتحدة مثل منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، والتحولات الإنمائية والديمقراطية. والهدف من خدمات الخبراء الاستشاريين هذه هو كفالة حصول ممثلي الأمم المتحدة في الميدان على الدوام على المشورة السياسية بشأن المسائل الانتخابية في الحالات التي تعرب فيها الدول الأعضاء عن رغبتها في الحصول على مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة.

٣١ - وفي هذا السياق، قدمت على سبيل المثال شعبة المساعدة الانتخابية خبيرا في مجال الانتخابات لفريق التيسير التابع للأمم المتحدة في أروشا بغرض تيسير محادثات السلام في بوروندي المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٠، كما أوفد خبراء إلى بنغلاديش وغيانا لتقديم الدعم المبكر للمنسقين المقيمين فيما يتعلق بإمكانية تقديم مساعدة انتخابية في عام ٢٠٠١. وفيما يتعلق بسيراليون، أرسلت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لدعم بعثة إدارة عمليات حفظ السلام في مجال رصد البيئة الانتخابية ووضع معايير لقياس التقدم المحرز على طريق إجراء الانتخابات. واستجابة لطلب من مكتب البرنامج الإنمائي في بنوم بنه، تم إيفاد خبير إلى كمبوديا في عام ٢٠٠٠ لاستعراض القوانين الانتخابية قبل إجراء الانتخابات المحلية في عام ٢٠٠١. وتعتزم الشعبة إيفاد بعثة إلى تيمور الشرقية في أعقاب انتخابات آب/أغسطس ٢٠٠١ وذلك لمناقشة المرحلة التالية من التطورات الانتخابية مع الممثل المقيم وكبار موظفي بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأرسلت البعثة أيضا بعثتين إلى كل من بنغلاديش وغيانا لتقديم الدعم المبكر إلى المنسقين المقيمين فيما يتعلق بإمكانية تقديم مساعدة انتخابية في عام ٢٠٠١.

٢ - بعثات تقدير الاحتياجات

٣٢ - تقوم شعبة المساعدة الانتخابية عند استجابتها لطلبات المساعدة بإجراء التقييم الأولي للبيئة الانتخابية

والسياسية اللازم لإجراء الانتخابات. وعلى إثر طلب حكومي رسمي للحصول على المساعدة يتم الاتفاق مع الحكومة على اختصاصات بعثة لتقدير الاحتياجات ثم توفد إلى البلد المعني. وفي معظم هذه الحالات يقوم موظف سياسي تابع للشعبة بزيارة البلد المعني وغالبا ما يرافقه خبير تقني واحد أو أكثر. وتتراوح مدة الزيارة بين ٧ و ١٠ أيام وذلك بهدف مناقشة خطط الانتخابات والتأكد من الظروف التي ستجري فيها الانتخابات. وعلى إثر العودة إلى المقر يقدم الفريق تقريرا إلى مركز الاتصال مشفوعا بتوصيات بشأن مشاركة الأمم المتحدة. وعلى أساس ذلك يتخذ مركز الاتصال قرارا بتقديم المساعدة أو عدم تقديمها وبنوع المساعدة اللازمة لذلك. وإذا قبلت الحكومة المساعدة التي تعرضها عليها الأمم المتحدة، يجري إعداد وثيقة مشروع لتحديد الخبراء المناسبين من قائمة الخبراء ويشرع في تعبئة الموارد اللازمة لذلك.

٣٣ - وخلال فترة السنتين الماضيتين، قام موظفو الشؤون السياسية بشعبة المساعدة الانتخابية، بالإضافة إلى خبراء الانتخابات بإنجاز ٣٨ بعثة لتقدير الاحتياجات. وفي الحالات التي يتم فيها إنجاز مشروع للمساعدة الانتخابية وتطلب الجهة المعنية مشروعا جديدا، يتم إيفاد بعثة لتقدير الاحتياجات لكفالة إجراء تقييم جديد للظروف القائمة وتقدير الاحتياجات الجديدة المحددة. وفي بيرو على سبيل المثال، نشأ عن تقديم المساعدة خلال كامل الدورة الانتخابية لعام ٢٠٠١ طلب بالحصول على المزيد من المساعدة التقنية. وسيجري تنفيذ بعثة لتقدير الاحتياجات قبل الشروع في مرحلة جديدة من المساعدة. وعند التحضير لانتخابات آب/أغسطس ٢٠٠١ في تيمور الشرقية، تم إيفاد ثلاث بعثات لتقدير الاحتياجات لضمان التحضيرات الضرورية لكل مرحلة من مراحل العملية. ويتضمن المرفق الأول المعلومات المتعلقة بتنفيذ بعثات تقييم الاحتياجات خلال فترة السنتين.

باء - أنشطة المساعدة الانتخابية

١ - مراقبة الانتخابات ورصدها

٣٤ - تتم مراقبة الانتخابات بأشكال متعددة: (أ) توفير الدول الأعضاء للتنسيق والدعم للمراقبين الدوليين؛ (ب) توفير مراقبين تابعين للأمم المتحدة بغرض مراقبة الانتخابات؛ (ج) رصد الخبراء للعمليات الانتخابية؛ (د) دعم المراقبة والرصد المحليين.

٣٥ - وخلال فترة السنتين الماضية، وفرت الأمم المتحدة تنسيقها ودعمها المعتادين للمراقبين الدوليين في كل من تترانيا ورواندا وغيانا وغينيا - بيساو والنيجر. وقدمت في أربع حالات من هذه الحالات الخمس مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية. وفي عدد من المناطق، لا سيما في منطقتي منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أحالت الأمم المتحدة الطلبات المتعلقة بالمساعدة في مجال المراقبة إلى المنظمات الإقليمية ذات الصلة وركزت على تقديم المساعدة التقنية للجان الانتخابية الوطنية. والهدف من تقسيم العمل في مجال تقديم المساعدة الدولية هو كفالة الدعم المنسق والشامل أكثر للعمليات الانتخابية.

٣٦ - وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة تقدم في معظم الأحيان التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين، فإنها توفر أحيانا مراقبين للانتخابات. وحدث ذلك في عام ٢٠٠١ عندما قررت الجمعية العامة، بناء على طلب من الحكومة المؤقتة لجمهورية فيجي، في القرار ٢٨٠/٥٨ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، منح الأمين العام الإذن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات وقامت البعثة بمراقبة الانتخابات العامة التي انعقدت في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والفترة التالية للانتخابات مباشرة. وتم نشر ما مجموعه ٤٠ مراقبا، بمن فيهم موظفون تابعون للأمم المتحدة ومراقبون من الدول الأعضاء.

٣٧ - وتم تنفيذ عملية مراقبة تقنية في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان لمراقبة انتخابات عام ٢٠٠٠ في طاجيكستان. وتمت عملية المراقبة بالاشتراك مع مراقبين من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، شمل عملهم عددا من مراكز الاقتراع. وأبرزت مجموعة من تقارير مراقبة التقنية، أعدت خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية، الترابط بين مختلف العناصر الانتخابية، بما في ذلك تأثيرها على الأولويات الانتخابية مثل منح المقترعين حق الاقتراع، والوصول إلى أماكن الاقتراع والأمن. وتضمنت التقارير التقنية الناجمة عن ذلك توجيهات واضحة تتعلق بتحسين العمل الانتخابي في المستقبل.

٣٨ - وفيما يتعلق بالمراقبة المحلية، طلب إلى الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ أن تساعد على مراقبة الانتخابات العامة في المكسيك في تموز/يوليه ٢٠٠٠. ووفرت الأمم المتحدة فريقا تقنيا للمساعدة في التدريب والنقل والإمداد وتقديم المشورة في مجال نشر المراقبين وتيسير عمليتي الإحاطة والاستعلامات. وقدمت الأمم المتحدة مساعدة مماثلة لانتخابات آب/أغسطس ٢٠٠٠ في ولاية شياباس نظرا لبيئتها السياسية المعقدة.

٣٩ - وفي ما يتعلق بالمستقبل، يجري حاليا إعداد خطط للمراقبة الدولية للانتخابات في سيراليون. وستقدم هذه المساعدة في إطار بعثة الأمم المتحدة في سيراليون كما طلبت ذلك اللجنة الانتخابية الوطنية. ويتوقع أن تجري الانتخابات في ربيع عام ٢٠٠٢.

٢ - المساعدة في العملية الانتخابية

٤٠ - تركز المساعدة في العملية الانتخابية على جانب تقديم الخبرة الاستشارية المتعلقة بتطبيق نظم جديدة أو تحسين أو تبسيط النظم القائمة، كما أنها تشمل تقديم الخبرة الاستشارية لتحديد الخيارات وتحليل الميزة المقارنة وتقديم توصيات تتعلق بمدى ملاءمة العمليات الانتخابية الأخرى وتأثيرها عليها. ويمكن أن يتعاون الخبراء، حسب الطلب مع المديرين والموظفين المسؤولين عن الانتخابات وكفالة التدريب والتنفيذ الفعالين للنظام الجديد.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلب رسميا إلى الأمم المتحدة مساعدة حكومة بيرو للتحضير للانتخابات الرئاسية المقررة في نيسان/أبريل ٢٠٠١. واستنادا إلى توصيات بعثة تقدير الاحتياجات، وبعد إجراء مشاورات تفصيلية مع منظمة الدول الأمريكية، أنشأت الأمم المتحدة بعثة للمساعدة التقنية في بيرو لتقديم المشورة على مستوى عال للمكتب الوطني للعمليات الانتخابية وتنسيق جميع أشكال المساعدة التقنية الدولية المقدمة لغرض الانتخابات. ومن العناصر الأساسية للبرنامج التقني: (أ) تقديم الدعم المباشر للتخطيط؛ (ب) النقل والإمداد؛ (ج) التربية الوطنية؛ (د) مراقبة نوعية البرمجيات الحاسوبية. وشرع الخبراء في العمل في بداية شباط/فبراير ٢٠٠١ وظلوا يعملون خلال الجولة الثانية من الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقامت البعثة أيضا بتنسيق المساعدة الدولية التي قدمها مركز المساعدة والدعم الانتخابيين، والمعهد الاتحادي للانتخابات في المكسيك. ووفقا للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، أشرفت منظمة الدول الأمريكية على تنظيم المراقبة الدولية لكلتا الدورتين الانتخابيتين.

٤٢ - وعند الشروع في التحضير لإجراء الانتخابات في سيراليون، سيتم تقديم المزيد من الدعم للجنة الانتخابية الوطنية، لا سيما في مجال النقل والإمداد الانتخابيين والجوانب التقنية للعملية الانتخابية. وستساعد أيضا بعثة الأمم المتحدة في سيراليون على توفير الأمن خلال كامل الفترة الانتخابية كما سيتم إنشاء وحدة انتخابات ضمن البعثة في الوقت المناسب.

٣ - بناء القدرات

٤٣ - ما فتئت الأمم المتحدة تسعى منذ وقت طويل إلى تحقيق هدف في إطار المساعدة الانتخابية ألا وهو تطوير القدرات المحلية على إجراء انتخابات موثوقة واقتصادية. والهدف من بناء القدرات هو تنمية وتعزيز المعارف والمهارات لمديري وموظفي الانتخابات على الصعيد الإقليمي أو الوطني أو المحلي على تصميم العملية الانتخابية وتخطيطها وتنفيذها بصورة مستقلة.

٤٤ - ومعظم مشاريع بناء القدرات هي مشاريع طويلة الأجل تحتاج إلى شراكة استراتيجية بين شعبة المساعدة الانتخابية والبرنامج الإنمائي. وعموما قد يقوم البرنامج الإنمائي الذي يضطلع بولاية قوية في مجال الحكم بتوفير التمويل الأولي لهذه المشاريع بالتعاون على نحو وثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية في مجال انتقاء الخبراء ورصد أنشطة المشاريع. وعلى سبيل المثال، يشرف البرنامج الإنمائي على تنفيذ مشروع ابتكاري لبناء القدرات في فترة ما بعد الانتخابات في نيجيريا.

٤ - بناء المؤسسات

٤٥ - يتم إسداء مشورة الخبراء بشأن إنشاء أو إصلاح مكونات مؤسسية رئيسية لإدارة الانتخابات. وقد تشمل هذه المكونات إعداد واستعراض القوانين والإجراءات الانتخابية، وهيكل وتنظيم اللجان الانتخابية والمكاتب الإدارية. والهدف هو المساعدة في إيجاد مؤسسات متكاملة وداعمة للعمليات الانتخابية الفعلية.

٤٦ - وكما هي الحال بالنسبة لبناء القدرات، فإن بناء المؤسسات على المدى الطويل في ميدان الحكم الرشيد هو مجال طالما ركّز عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجال رئيسي للتعاون بين البرنامج وشعبة المساعدة الانتخابية. فقد وفرت هذه الشعبة المساندة وخبراء فنيين رفيعي المستوى من قائمة الخبراء لديها من أجل تنفيذ مشاريع بناء المؤسسات على المدى الطويل في الميدان الانتخابي. ففي اليمن مثلا، تعمل الشعبة والبرنامج الإنمائي معا في مشروع لتعزيز المجلس الأعلى للانتخابات. وفي باكستان، يتعاونان تعاونا وثيقا على تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات من أجل تعزيز اللجنة الانتخابية وتيسير إضفاء الطابع اللامركزي عليها. وفي نيجيريا، يشكل عنصر الاتصالات في المساعدة التي تُقدّم حاليا إلى اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة مثالا آخر على بناء المؤسسات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كمبوديا، تدعم شعبة المساعدة الانتخابية، عن طريق مشروع المساعدة التقنية الذي ينفّذه البرنامج، اللجنة الوطنية من أجل التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في مطلع عام ٢٠٠٢.

٥ - تصميم النُظم

٤٧ - هذا النوع من المساعدة هو الأكثر شمولية ويقوم بتحليل النُظم والعمليات الانتخابية وتصميمها بكل عناية لكفالة تناسقها مع الإطار السياسي والقانوني والتمثيل الملائم للأحزاب السياسية وإدماجها في الإطار السياسي الواسع. وتهدف هذه المساعدة إلى كفالة تناسق العناصر الانتخابية الجديدة وتوافقها مع الهياكل السياسية والاجتماعية القائمة ومع العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة. وتستند الخبرة المتاحة إلى التجارب والممارسات الانتخابية الدولية السابقة، واستعراض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في البلد، والتحليل المقارن للنُظم والخيارات المؤسسية، وتوالي المساعدة بكل عناية.

٤٨ - وتحتاج شعبة المساعدة الانتخابية في كل عملية انتخابية شاملة إلى استنباط عملية انتخابية تلائم العملية الإجمالية الجارية للتحول الديمقراطي. ويستخدم تصميم النُظم في حد ذاته كنهج للتخطيط والتصميم في كل مرة يتم

فيها تعديل و/أو إصلاح جانب رئيسي من عملية انتخابية. وتيمور الشرقية هي مثال واف على ذلك. فالتحضيرات للانتخابات في تيمور الشرقية التي انعقدت في آب/أغسطس ٢٠٠١ هي المثال الوافي الأول على تصميم النُظم حتى الآن نظرا للولاية الواسعة النطاق الموكلة إلى الأمم المتحدة لبناء مؤسسات مستقلة تضطلع بدور قيادي في استقلال البلد في المستقبل. وليست الأمم المتحدة مسؤولة عن إجراء الانتخابات في تيمور الشرقية وحسب، وإنما أيضا عن صياغة القوانين الانتخابية ووضع الآليات الملائمة لإجراء الانتخابات. وستؤدي الانتخابات إلى اختيار ٨٨ عضوا في جمعية تأسيسية جديدة ستكون مسؤولة عن وضع دستور لتيمور الشرقية المستقلة وإقراره. وستكون الانتخابات الأولى التي تُجرى منذ الاستطلاع الشعبي لعام ١٩٩٩ الذي شكّل بداية المرحلة الانتقالية الحالية لتيمور الشرقية نحو بناء دولة مستقلة. وجرى الإعداد للانتخابات بكل عناية بالتزامن مع أنشطة مدنية وعسكرية تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية.

جيم – الأنشطة الأخرى التي تم الاضطلاع بها في فترة السنتين السابقة

٤٩ – وفي السنتين الماضيتين، جرى التسليم بأن تنامي الاعتماد على تكنولوجيات المعلومات في العمل الانتخابي يثير مسائل هامة متعلقة بالسياسات للمجتمع الدولي. وبغية مساعدة الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات بشأن تنفيذ تكنولوجيات المعلومات وتطبيقاتها في نظمها الانتخابية، واظبت شعبة المساعدة الانتخابية على المشاركة في المناقشات الدولية والوطنية لهذه المسائل. وعلاوة على ذلك، رفعت الشعبة من كفاية قدراتها في مجال تكنولوجيات المعلومات عن طريق تعيين موظفين أخصائيين وشاركت في عدة اجتماعات دولية لمناقشة خطط ترمي إلى إتاحة موقع محتمل على الإنترنت للبحث في مجال الانتخابات؛ ورسم سياسات بديلة لاستخدام تكنولوجيات الحاسوب في الانتخابات؛ ودراسة آثار السياسات على معايير ومقاييس واستدامة تكنولوجيات المعلومات في الانتخابات؛ وإجراء البحوث وتطوير معايير دولية لاستخدام تكنولوجيات جديدة في الانتخابات.

٥٠ – ومن المزمع عقد مؤتمر معني بقواعد ومعايير ومنهجيات المراقبة الدولية للانتخابات عام ٢٠٠٢. وقد تم عقد اجتماع تخطيطي أولي للجنة التوجيهية للمؤتمر في نيويورك في آب/أغسطس ٢٠٠١. وتضم اللجنة التوجيهية في عضويتها شعبة للمساعدة الانتخابية بالأمم المتحدة وأمانة الكمنولث، ومنظمة الدول الأمريكية، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمعهد الديمقراطي الوطني. وسيركز الاجتماع التخطيطي على منهجيات مراقبة الانتخابات وعلى وضع معايير وممارسات ومقاييس لتقييم صحة الانتخابات. ومن الأهداف الرئيسية التي يصبو المؤتمر إلى بلوغها كفالة الفهم المشترك لمعايير المراقبة، والإسهام بالتالي في حصول تناسق أكبر في إجراء المراقبة الدولية.

٥١ – وكما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٣٧/٤٦، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، فإن شعبة المساعدة الانتخابية تحتفظ بالقائمة الرسمية الوحيدة للخبراء في الانتخابات لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، مما يسمح بمراقبة الجودة فيما يتعلق بالخبرات التي تقدّمها الأمم المتحدة في ميدان الانتخابات. فالقائمة التي تُستكمل باستمرار تُغذى بمدخلات من برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها في أرجاء العالم التي تستند إلى هذه القائمة وفقا لاحتياجاتها. وتقيَّم كفاءات جميع الخبراء وتقارن وتصنف كما يجب وفقا لمجالات خبراتهم التقنية الرئيسية. وبعد كل عملية، تقوم الوكالة المتلقية، فضلا عن شعبة المساعدة الانتخابية، بتقييم

أداء الخبراء وفقا لمعايير جامعة تكفل استمرار الجودة لدى الخبراء الموصى بهم. ومع تزايد أعداد اللجان الانتخابية الوطنية الدائمة ومديري الانتخابات المهنيين وتنامي الرابطات الإقليمية لمديري الانتخابات، طرأت إضافات هامة على القائمة. وفي الوقت نفسه، تضع شعبة المساعدة الانتخابية خططا لتبسيط عملية الحفاظ على القائمة وذلك باعتماد الحاسوب لتصنيف طلبات الخبراء وسجلات التوظيف. وعندما يصبح النظام الحاسوبي جاهزا للعمل، سيصبح بإمكان الخبراء المحتملين ملء الطلبات وتقديمها مباشرة عن طريق الإنترنت واستكمال ملفاتهم إلكترونيا عبر الوصول المشفّر، مما يحقق وفورات كبيرة في الوقت والمال للخبراء والأمم المتحدة.

٥٢ - وتواصل شعبة المساعدة الانتخابية تقديم الإحصائيات عن أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية سنويا. فالقائمة الموحدة، متاحة عند الطلب. ويتضمن المرفق الأول معلومات عن أنشطة المساعدة الانتخابية للفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

دال - التحديات

٥٣ - تواجه أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية تحديين يتصلان بالتنسيق وتوافر الموارد الضرورية. ففيما يتعلق بتنسيق الأنشطة، تكمن الاحتياجات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويتطلب التنسيق العالمي للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة تقديم تقارير وافية ومتواصلة إلى منسق أنشطة الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية. فحتى الآن جاءت هذه التقارير متقطعة والمعلومات التي تتضمنها غير كاملة وغير متسقة في بعض الأحيان. ويجب بذل الجهود من أجل كفالة تقديم تقارير شاملة بصورة منتظمة وبأشكال موحدة. وستسهم هذه التقارير في زيادة فعالية مراقبة نوعية مشاريع المساعدة الانتخابية وتعزيز التقييم بعد إنجاز المشاريع وحفظ السجلات.

٥٤ - ونظرا للأهمية الاستراتيجية التي تتسم بها الشراكة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد أُحرز تقدّم هائل في كفالة التنسيق المبكّر لأنشطة المنظمتين. ويتسم إصدار مذكرة التوجيه للمنسقين المقيمين والممثلين المقيمين بأهمية خاصة لأنها تنص بوضوح على المسؤوليات المشتركة في ميدان المساعدة الانتخابية. وفي ضوء هذه المبادئ التوجيهية الجديدة، يؤمل تفادي مشاكل التنسيق في المستقبل، لا سيما على الصعيد الميداني.

٥٥ - ويتصل التحدي الأكبر بتوافر الموارد البشرية والمالية الكافية لتلبية طلبات المساعدة الانتخابية بسرعة وفعالية. وتواجه شعبة المساعدة الانتخابية نقصا حادا في الموظفين نظرا للزيادة المتواصلة في طلبات المساعدة الانتخابية. ولا يولى الاهتمام لعدد الطلبات التي ترد إلى الشعبة في السنة وحسب، وإنما تراعى أيضا درجة تعقيد ومدة مشاريع معيّنة. ففي بعض الحالات، وبخاصة عندما تُجرى الانتخابات في سياق عمليات كبيرة لحفظ السلام، كتيمور الشرقية أو سيراليون مثلا، يتعيّن تكليف موظف للتفرغ لهذه المهمة. وقد تستغرق الاستعدادات للانتخابات مدة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر وقد استغرقت الاستعدادات سنتين في تيمور الشرقية. وفي حالات أخرى، كالمساعدة الانتخابية لنيجيريا، بدأ تنفيذ المشروع عام ١٩٩٨، بتنسيق المراقبين لدورة ١٩٩٨-١٩٩٩ الانتخابية، واستمر حتى الآن. أما فيما يتعلق بالعمليات التقنية المعقدة، كالانتخابات في بيرو مثلا، يجب تعيين موظف كبير في الشعبة هناك ليرأس العملية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لمدة قد تصل إلى ستة أشهر من أجل تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وتنفيذها.

وبالتالي، فإن احتياجات العديد من مشاريع المساعدة من الموارد البشرية ضخمة ويصعب التنبؤ بها.

٥٦ - ويُتوقّع بالفعل أن يبلغ حجم عبء المكونات الانتخابية لعمليات الأمم المتحدة المخطط لها في فترة السنتين القادمة (سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وربما أنغولا) حوالي ٣٠ في المائة من قدرة الموارد البشرية للشعبة. وإذا أُضيف إلى ذلك مختلف أنواع البعثات القصيرة الأمد التي يتعيّن على شعبة المساعدة الانتخابية أن تضطلع بها (خدمات الخبراء الاستشاريين وبعثات تقييم الاحتياجات والمراقبة)، فإنها تعمل أحيانا بأقل من ٥٠ في المائة من موظفيها في المقر. ورغبة الدول الأعضاء في الحصول على المساعدة الطويلة الأجل يُظهر قيمة الدعم الدولي المتواصل للمؤسسات والعمليات الانتخابية، ويُبرز أيضا محدودية توفر الموارد البشرية المتوفرة في الأمانة العامة واللازمة للقيام بهذه المهمة.

٥٧ - أوصى الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بأنه يتعيّن زيادة الموارد المقدمة من الميزانية العادية لتغطية نفقات برامج شعبة المساعدة الانتخابية زيادة كبيرة لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على خدمات هذه الشعبة بدلا من الاعتماد على التبرعات (A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٢٤٣ (ب)). وفي ضوء التوصية ازدادت الموارد الأساسية للشعبة ازديادا طفيفا ولكنها ما زالت تعتمد إلى حد كبير على التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني للمراقبة الانتخابية لتمويل أنشطتها. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني حوالي مليون دولار تم تخصيص ٩٠ في المائة منها لانتخابات كان قد تم تأجيلها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما نسبة الـ ١٠ في المائة المتبقية فتستخدمها الشعبة وفقا لتقديرها. وبحلول نهاية عام ٢٠٠١ ستكون قد نفدت الأموال غير المرصودة. وقد تُضطر شعبة المساعدة الانتخابية عند ذلك إلى خفض المساعدة التي تقدّمها نظرا لعدم توافر أموال كافية. والأموال غير المرصودة ضرورية لتمويل الأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الشعبة والتي يتعذر تمويلها من ميزانيتها العادية بالرغم من الزيادة الموزونة التي وفرتها الدول الأعضاء على إثر التوصيات التي وردت في التقرير المشار إليه أعلاه.

٥٨ - وبعثات تقدير الاحتياجات هي أول مكوّن هام في تقديم المساعدة الانتخابية إذ أنها توفر الأساس الذي يُستند إليه في اتخاذ قرار تقديم المساعدة أم لا. ولا يمكن التنبؤ بعدد هذه البعثات المطلوبة في السنة أو التحكم فيها إذ أن هذا العدد تحدده قرارات الدول الأعضاء بتقديم طلبات المساعدة. والأموال غير المرصودة هي أيضا ضرورية للبدء في تنفيذ المشاريع إذ أن حشد الموارد داخل البلد يستغرق وقتا طويلا قد تعجز الموارد الرئيسية المتضائلة المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تلبيته. وفي الحالات التي يتأخر فيها الطلب نسبيا، يجب الشروع في تقديم المساعدة بأسرع وقت ممكن لكي يكون أثرها إيجابيا. وأيضا، نظرا للعبء الملقى على كاهل الموظفين في شعبة المساعدة الانتخابية، لم يُكرس الوقت الكافي لحشد الموارد المطلوبة الآن. ويهتم كل موظف حاليا بما معدله سبع عمليات في وقت واحد ويتعذر عليه تكريس الوقت لأنشطة أخرى.

رابعا - تأملات بصدد النشاط المستقبلي

٥٩ - تُقدم مساعدة الأمم المتحدة الانتخابية حاليا إلى الدول الأعضاء التي تتفاوت تجاربها الانتخابية وتتنوع والتي وصلت إلى مراحل مختلفة جدا من تطورها الديمقراطي. وفي معظم الحالات، ترد طلبات المساعدة الانتخابية من الدول الأعضاء التي سبق لها أن أجرت عدة دورات انتخابية. فغالبا ما يكون الطلب في هذه الحالات للمساعدة التقنية في مجالات محددة. غير أنه في البلدان التي تمر بمرحلة سياسية انتقالية، قد يتعيّن تعديل النُظم القديمة وتكييفها لتتناول حقائق سياسية جديدة. واتخذت بيرو والمكسيك خطوات هامة نحو إحداث تغيير

ديمقراطي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتواصل كمبوديا ونيجيريا واليمن التحول نحو الديمقراطية الذي بدأته سابقا. وتمر تيمور الشرقية بتحول كامل نحو بناء الدولة. ولا توجد صيغة موحدة وجدول زمني محدد للنجاح في التحول إلى نظام ديمقراطي. واحتمالات الفشل واردة. لذا، يجب أن تكون المساعدة الانتخابية مرنة وأن لا تركّز على الأولويات الانتخابية المباشرة فحسب، بل تركز أيضا على الآثار البعيدة الأمد وعلى البيئة السياسية والانتخابية الأوسع.

٦٠ - وتواصل الأمم المتحدة في تلبيتها للاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء الاعتماد اعتمادا كبيرا على بعثات تقييم الاحتياجات بغية تقييم الظروف الحالية في البلد الذي يطلب المساعدة. ومن الضروري زيادة التنسيق مع الموظفين المسؤولين عن القطاعات ذات الصلة، لا سيما في إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لكفالة الإعداد الصحيح لبعثات تقييم الاحتياجات ولتوصياتها النهائية. وستسهم زيادة التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة في وقت مبكّر وبعناية وعلى مراحل وفي إدراك أكبر للحاجة إلى نهج متكامل وعضوي. وينطبق ذلك بشكل خاص على الانتخابات التي تُنظّم كجزء من عمليات كبيرة لحفظ السلام؛ يجب إجراء العمليات الانتخابية بشكل متزامن مع أنشطة نزع السلاح وعودة اللاجئين والمشردين والمصالحة وأنشطة أخرى ضرورية للعودة إلى حياة آمنة. والتجربة السابقة للأمم المتحدة هي دليل قيّم لأنشطة الأمم المتحدة في المستقبل. لذا، يجب العمل خلال فترة السنتين القادمة على توحيد وتبسيط عملية جمع المعلومات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٦١ - والشاغل الجديد للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الانتخابية هو تقييم التكنولوجيات الجديدة وقيمتها بالنسبة للدول الأعضاء في إجراء الانتخابات. وتستطيع الأمم المتحدة عن طريق تطوير قدرة تكنولوجية داخل المنظمة تقديم المشورة إلى كل دولة عضو بشأن التكنولوجيات التي تلائم احتياجاتها الخاصة. وتشارك شعبة المساعدة الانتخابية، بالتعاون مع عدة منظمات شريكة، في البحوث والمناقشات الحالية بشأن تطبيقات التكنولوجيا في الانتخابات ووضع معايير لاستخدامها. وتوفر تكنولوجيات المعلومات الجديدة فرصا هامة لزيادة الحصول المتساوي على المعلومات على الصعيد العالمي. وهي تطرح أيضا تحديات للشواغل التقليدية المتعلقة بالأمن والخصوصية. وستسعى الأمم المتحدة في مشاريع المساعدة الانتخابية المستقبلية إلى كفالة الاستخدامات المستدامة والفعالة من حيث التكلفة لهذه التكنولوجيات التي تلائم احتياجات الدول التي تطلب المساعدة.

٦٢ - وتوقع العديدون قبل عدة سنوات أن تكون المساعدة الانتخابية التي تقدّمها الأمم المتحدة نشاطا مؤقتا سيتوقف عندما تطور الدول الأعضاء قدراتها الخاصة على تنظيم وإجراء انتخابات شرعية. ومما لا شك فيه أن العمل الذي يقوم به مديرو الانتخابات واللجان الانتخابية على الصعيد الوطني قد اكتسب مصداقية هامة لدى الناخبين على مدى العقد الماضي. غير أن عدد الطلبات التي ترد إلى الأمم المتحدة لا يدل على تضاؤل الحاجة إلى المساعدة الانتخابية. فهناك تغييرات هامة وأحيانا دقيقة تبقي عدد الطلبات مرتفعا.

٦٣ - وهناك صلات متشعبة بين الانتخابات والجوانب الهامة للحياة السياسية والاجتماعية. وسياق الانتخابات قد يتحسن أو يتدهور وفقا لتغير هذه الجوانب. ويشكل ذلك جزءا من المجرى الطبيعي وليس بالضرورة الطولي للتطور الديمقراطي. وستظل الأمم المتحدة جاهزة لتقديم المساعدة، بالتنسيق مع الشركاء، ولتكريس جهودها من أجل توفير أفضل دعم ممكن للجهود المخلصة الرامية إلى تحقيق التطور الديمقراطي.

المرفق الأول

موجز أنشطة المساعدة الانتخابية من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١

أذربيجان

تلقت الأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠٠٠ طلبا لإرسال مراقبين للإشراف على انتخابات الجمعية الوطنية المعروفة باسم المجلس الملي التي كان من المقرر إجراؤها في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأوكلت الأمم المتحدة مهام تقديم المساعدة إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جريا على العرف المتبع بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تضطلع بدور المنظمات الرائدة في مجال مراقبة الانتخابات.

أرمينيا

تسلمت شعبة المساعدة الانتخابية في أيار/مايو ٢٠٠٠ طلبا عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أرمينيا من أجل توفير المساعدة في تنظيم دورة تدريبية للصحفيين بشأن العمليات الانتخابية كجزء من مشروع أكبر يعرف باسم دعم الديمقراطية وأسس الحكم الرشيد. وعاونت شعبة المساعدة الانتخابية المشروع بتزويده بمواد تقنية بشأن التدريب على العمل الإعلامي واقتراع اللاجئين.

ألبانيا

وفرت الأمم المتحدة، بناء على الطلب المقدم إليها في عام ١٩٩٩، المساعدة التقنية للسلطات المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في ألبانيا من خلال مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أعد هذا المشروع لمعالجة مشكلة تسجيل الناخبين ووضع سجل دقيق ومحوسب، وهي مشكلة قائمة منذ وقت طويل. كما شمل المشروع أيضا إنشاء مركز للبيانات للمساعدة في إدارة الانتخابات وإصدار بطاقات هوية للناخبين وتوزيعها عليهم من أجل المشاركة في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠١. وقد أجريت الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وفي ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

أنغولا

في تموز/يوليه ٢٠٠١، انضمت شعبة المساعدة الانتخابية إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات لعقد مشاورات مع الحكومة الأنغولية. ومن المقرر أن تتابع فرقة العمل التطورات الحالية في البلد وأن تقيم إمكانيات التعاون مع الأمم المتحدة في المجالات التالية:

(أ) تنفيذ مشروعات رائدة تتصل بتسريح الجنود وبالمشردين داخليا؛ (ب) تعبئة الموارد من أجل صندوق للسلام والمصالحة؛ (ج) وضع خطط لعقد انتخابات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢.

أوغندا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، دعت حكومة أوغندا مراقبي الأمم المتحدة لمتابعة استفتاء على النظام السياسي أجري في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ولم تتمكن الأمم المتحدة من قبول الدعوة بسبب عدم كفاية المهلة الزمنية المتاحة.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، تلقت الأمم المتحدة دعوة أخرى لإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات الرئاسية التي تجرى في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١. ولم تتمكن الأمم المتحدة من قبول الدعوة لعدم كفاية المهلة الزمنية المتاحة.

باكستان

في أب/أغسطس ٢٠٠٠، وتلبية لدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة استشارية إلى باكستان. وتمثل هدف هذه البعثة في تقييم المناخ السياسي السائد في باكستان، واستعراض وضع المشروع المنفذ تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة الانتخابية إلى باكستان، وتقييم مدى احتياج اللجنة الانتخابية الباكستانية إلى المساعدة، وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الصدد. ووقعت بعد ذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وثيقة مشروع لتقديم المساعدة الانتخابية، وأوفدت بعثة للمتابعة في نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠٠١ لاستعراض التقدم المحرز بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

بنغلاديش

في آذار/مارس ٢٠٠١، طلبت اللجنة الانتخابية في بنغلاديش إلى الأمم المتحدة أن تتولى مهمة تنسيق ودعم وفود المراقبين الدوليين التي دعيت من أجل مراقبة الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وبناء على التوصيات التي أشارت بها بعثة تقدير الاحتياجات، تقوم شعبة المساعدة الانتخابية في الوقت الراهن بتعيين فريق من الخبراء للنهوض بتلك المهمة.

وعلاوة على ذلك، ظلت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٧، تقدم المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية في بنغلاديش من خلال مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حالة موافقة منسق أنشطة المساعدة الانتخابية، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا

بتوفير الخدمات الإدارية والتشغيلية لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بالنسبة للانتخابات، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر.

بنن

في إطار الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٤ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجولة الثانية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١)، قدمت شعبة المساعدة الانتخابية في عام ٢٠٠١ خدمات استشارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأوصت البرنامج بأن يقدم دعما ماليا ودعما تقنيا محدودا للعملية الانتخابية.

بوروندي (المفاوضات في أروشا)

في سياق عملية السلام في أروشا المتعلقة بالصراع في بوروندي، طلب فريق التيسير الاستعانة بخدمات خبير متخصص في شؤون الانتخابات لتقديم مشورته إلى الفريق بشأن العمليات الانتخابية، بما في ذلك مختلف مراحل التنظيم، وقانون الانتخابات، وخيارات انتقاء نظام انتخابي. وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية خبيرا إلى فريق التيسير في أروشا.

بيرو

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، طلبت حكومة بيرو من الأمين العام مساعدتها في التحضير للانتخابات العامة التي تجرى في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد لتحديد أنسب مساعدة يمكن أن تقدمها له الأمم المتحدة. واستنادا إلى توصيات البعثة، أعدت الأمم المتحدة برنامجا للمساعدة التقنية المقدمة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفر خبرة تقنية للمكتب الوطني للعمليات الانتخابية. وأوفدت شعبة المساعدة الانتخابية عدة بعثات إلى بيرو حتى نهاية العملية الانتخابية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ لمتابعة التقدم المحرز في المشروع.

بيلاروس

في آب/أغسطس ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة دعوة لإيفاد مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وجريا على الممارسة المتبعة بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية التي تنهض بدور المنظمات الرائدة في مراقبة الانتخابات، أبلغت الأمم المتحدة الحكومة أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا موجودة بالفعل في البلد.

تشاد

تلقت الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ رسالة من حكومة تشاد تطلب فيها المساعدة في تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية المزمع إجراؤها في عام ٢٠٠١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية إلى تشاد بعثة لتقييم الاحتياجات، مما أسفر عن إنشاء وحدة للدعم التقني مُشكَّلة من خبيرين لتقديم المشورة للجنة الانتخابية في تشاد في إطار التحضير للانتخابات الرئاسية التي انعقدت في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١.

توغو

في عام ٢٠٠٠، قدمت شعبة المساعدة الانتخابية خدمات الخبراء الاستشارية إلى الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لومي فيما يتصل بالتنسيق بين المانحين والمساعدة التقنية المقدمة لدعم مشروع المساعدة الانتخابية الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠٠١.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقت الأمم المتحدة طلبا من الحكومة للحصول على مساعدات في الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في ١٤ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد؛ ويجري حاليا النظر في استنتاجات وتوصيات البعثة.

تيمور الشرقية

في إطار الأعمال التحضيرية للتطور الدستوري والانتخابات في تيمور الشرقية، أوفدت بعثة إلى تيمور الشرقية في تموز/يوليه ٢٠٠٠ لإجراء تقدير للاحتياجات التقنية وتقييم قدرة العناصر الفاعلة المحلية والإقليمية، وإعداد وثيقة تخطيط أولي لتطوير القدرات الانتخابية في تيمور الشرقية. وأجرت البعثة أيضا مناقشات متعمقة مع القيادات والمجتمع المدني في تيمور الشرقية حرصا على أن تعبر توصياتها عن رغبات أبناء تيمور الشرقية. وكان عليها أيضا في هذا الصدد أن تضمن الطابع الواقعي لآمال أبناء تيمور الشرقية وفقا للإطار الزمني المحدود نسبيا والمقترح لتنفيذ عملية التحول إلى الاستقلال دون المساس بنزاهة ومصداقية عمليات إعداد الدستور وإجراء الانتخابات.

وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، أوفدت الأمم المتحدة أول مجموعة من الخبراء المتخصصين في شؤون الانتخابات إلى تيمور الشرقية لإنشاء العنصر الانتخابي في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وأرسل فريقان هما: فريق تثقيفي بشأن النظم الانتخابية وفريق للتخطيط والتصميم المسبقين. وتمثلت المهام الأساسية التي كُلف بها في

تصميم هيكل هيئة إدارة الانتخابات المكلفة بالتحضير للانتخابات وإجرائها، ووضع خطة تشغيل شاملة لإجراء انتخابات عام ٢٠٠١، وتصميم برنامج لبناء القدرات ووضع الأساس لبرنامج تثقيفي وإعلامي لصالح الناخبين.

واكتمل ملاك العنصر الانتخابي في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في آذار/مارس ٢٠٠١. وفي أيار/مايو ٢٠٠١، عين الأمين العام بونغ - سوك سون، وتشارلز روز، وميشيل مالي، وجاسينتا كوريا دا سيلفا، وأرميندو مايا بصفتهم الأعضاء الخمسة في اللجنة الانتخابية المستقلة في تيمور الشرقية.

وتمت انتخابات الجمعية التأسيسية في تيمور الشرقية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١.

جزر الأنتيل الهولندية

في أعقاب الطلب المقدم في عام ١٩٩٩ من لجنة الاستفتاء في سينت مارتين، أوفد موظف كبير من شُعبة المساعدة الانتخابية إلى الجزيرة للتشاور وتخطيط حملة إعلامية تتصل بالاستفتاء الذي يجرى في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وعاد الموظف ذاته إلى سينت مارتين في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتقديم دعم من شُعبة المساعدة الانتخابية للاستفتاء، وظل هناك طوال فترة الاقتراع لتمثيل الأمم المتحدة.

جزر القمر

تلقى الأمين العام في آب/أغسطس ٢٠٠٠، طلبا من حكومة جزر القمر يطلب فيها مساعدات تقنية ومالية من أجل العملية الانتخابية. وعلى إثر طلب آخر قدم في أيار/مايو ٢٠٠١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية في حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى البلد بعثة لتقدير الاحتياجات. وتبحث الأمم المتحدة في الوقت الراهن نوع المساعدة الواجب تقديمها. وقد تقرر بصفة مؤقتة إجراء الانتخابات في نهاية عام ٢٠٠١ أو في مطلع عام ٢٠٠٢.

جمهورية **تترانيا المتحدة**

في أعقاب الطلب المقدم من حكومة جمهورية تترانيا المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتحديد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الصدد بشكل دقيق. ووفرت الأمم المتحدة بعد ذلك التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين. وأجريت الانتخابات في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

جنوب أفريقيا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، أوفدت شُعبة المساعدة الانتخابية بعثة إلى جنوب أفريقيا لإنجاز مشروع المساعدة المقدمة فيما بعد الانتخابات، الذي تولت اللجنة الانتخابية المستقلة تنسيقه في نهاية عام ١٩٩٩، ولمناقشة احتمالات قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعدة انتخابية في الانتخابات المحلية التي تجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وللقيام مع ممثلي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي باستعراض أحدث خبراتهم الانتخابية واستخلاص الدروس المستفادة للانتفاع بها في الانتخابات التي تجرى في المستقبل.

رواندا

في شباط/فبراير ٢٠٠١، طلبت حكومة رواندا مساعدة الأمم المتحدة في التحضير للانتخابات البلدية التي أجريت في ٦ آذار/مارس ٢٠٠١. وأوفدت شُعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقدير الاحتياجات إلى البلد، وبناء على توصياتها، قدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية ووفرت تنسيقا لمراقبي الانتخابات في إطار أحكام مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

رومانيا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة استفسارا من البعثة الدائمة لرومانيا بشأن إيفاد مراقبين دوليين لمتابعة الانتخابات المحلية التي أجريت في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ونتيجة لعدم توفر مهلة كافية، لم تتمكن الأمم المتحدة من تلبية طلب الحكومة.

زامبيا

في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة طلبا للحصول على المساعدة التقنية والتنسيق والدعم من المراقبين الدوليين في متابعة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي تجرى في عام ٢٠٠١. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١ أوفدت شُعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقييم الاحتياجات وأعدت هذه البعثة تقريرا. وتقرر حاليا إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ويجري النظر في مواصلة مشاركة الأمم المتحدة فيها.

زمبابوي

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، طلبت حكومة زمبابوي مساعدة تقنية من الأمم المتحدة في الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٠ (التاريخ غير محدد). وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات إلى هراري رأسها موظف كبير في شُعبة المساعدة الانتخابية، قدمت تقريرا تضمن عدة توصيات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أعلن رئيس زمبابوي رسميا أن الانتخابات التشريعية ستعقد في

آذار/مارس ٢٠٠٠ مع احتمال تأجيلها لمدة قد تصل إلى ستة أشهر وفقا لما يسمح به الدستور. وبعد ذلك أوفدت شُعبة المساعدة الانتخابية بعثة ثانية لتقدير الاحتياجات لبحث الإمكانية العملية لإجراء الانتخابات في المواعيد المقترحة وتقييم وضع الأعمال التحضيرية لإجراء الاقتراع وإعداد خطط للطوارئ فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وتقييم مدى توافر الموارد من مجتمع المانحين. وأوفدت بعثة ثالثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لتقييم إمكانية قيام الأمم المتحدة بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين. وعقدت الانتخابات البرلمانية في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

سان تومي وبرينسيبي

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة طلبا لتقديم دعم انتخابي للانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٠٠١. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١ أوفدت بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد ونُفذ عقب ذلك مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدمت بموجبه الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية لسان تومي وبرينسيبي في الانتخابات الرئاسية المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠١.

السنغال

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أرسلت حكومة السنغال رسالة إلى الأمين العام طلبت فيها مراقبين لمتابعة الانتخابات الرئاسية التي تجرى في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠. ولم تتمكن الأمم المتحدة من تلبية الطلب ولكنها طلبت إلى منسق الأمم المتحدة المقيم متابعة العملية الانتخابية وتقديم تقرير عن سيرها ونتائجها إلى الأمين العام.

وفي آذار/مارس ٢٠٠١، دعت حكومة السنغال الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات التشريعية التي تعقد في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ وطُلب مرة ثانية إلى المنسق المقيم متابعة العملية الانتخابية وتقديم تقرير عنها.

السودان

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دعت حكومة السودان الأمم المتحدة إلى إرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات العامة والرئاسية المقرر عقدها في الفترة من ١١ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفد أحد كبار موظفي شُعبة المساعدة الانتخابية في بعثة لتقدير الاحتياجات إلى السودان وقدم تقريرا. وبسبب ضيق الوقت، لم تتمكن الأمم المتحدة من تلبية الطلب.

سورينام

في آذار/مارس ٢٠٠٠، وتلبية لطلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوفدت شُعبة المساعدة الانتخابية إلى سورينام بعثة لتقديم الخدمات الاستشارية للخبراء لتوفير دعم لأنشطة المساعدة الانتخابية التي اقترحها البرنامج الإنمائي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي من أجل الانتخابات التي تجرى في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠. وقدمت البعثة مشورة إلى المنسق المقيم بشأن المسائل الانتخابية من قبيل منهجية الانتخابات والتحديات المصادفة والفرص المتاحة فيما يتصل بتنسيق أنشطة المراقبين الدوليين والمسائل المتعلقة بالفعالية من حيث التكلفة.

سيراليون

أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وتنطوي ولايتها على ''تقديم الدعم، عند الطلب، للانتخابات المقرر إجراؤها طبقا للدستور الحالي لسيراليون''. وفي أيار/مايو، أوفد موظف من شعبة المساعدة الانتخابية إلى فريتاون ليناقش مع الحكومة ومع جميع الأطراف المعنية في سيراليون، ومن بينها المجتمع المانح، المستوى المناسب لمشاركة الأمم المتحدة والاحتياجات اللازمة في النهاية في مجال النقل والإمداد من أجل الانتخابات المقبلة. وتتولى شعبة المساعدة الانتخابية حاليا إعداد خطة لتنفيذ العنصر المتعلق بالانتخابات في سيراليون.

طاجيكستان

أوفد فريق للخبراء في شؤون الانتخابات تابع للأمم المتحدة إلى طاجيكستان في الفترة من ١٣ شباط/فبراير إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٠ لرصد وضع الاستعداد في المرحلة السابقة على الاقتراع والتطورات الحاصلة أثناء وبعد الاقتراع، وإعداد توصيات وتحديد مقاييس للأداء لقياس التقدم المحرز في المستقبل. وهذه البعثة تشكل جزءا من بعثة المراقبة المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الموفدة إلى طاجيكستان، وقد قيّمت الإجراءات التي يتعين على هيئة إدارة الانتخابات الطاجيكية اتخاذها لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييمات الثلاثة الأولى التي أجرتها الأمم المتحدة. كما قيّمت حالة الاستعداد والتحضير السائدة في هيئات الانتخابات فيما يتصل بالانتخابات التشريعية المقرر عقدها في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠ بما في ذلك القدرة التنفيذية لهيئات الانتخابات. وتمكنت البعثة من تقييم وضع التسجيل والتوثيق وإعداد قوائم الناخبين والمعايير اللازمة لإعداد الخريطة الانتخابية وتقييم جودة تدريب العاملين المسؤولين عن الاقتراع وممثلي الأحزاب وجودة حملة تثقيف الناخبين وعملية تسجيل المرشحين والأحزاب السياسية.

غامبيا

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أوفدت بعثة شاملة لعدة تخصصات لتقييم الوضع السياسي العام في غامبيا. وضمت البعثة بعضا من كبار الموظفين في إدارة الشؤون السياسية، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأوصت اللجنة، بناء على النتائج التي توصلت إليها، بإنشاء فريق إطاري ووضع منهجية شاملة للعمل مشتركة بين الوكالات.

وفي آذار/مارس ٢٠٠١، تلقت الأمم المتحدة طلبا للحصول على مساعدة انتخابية بالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠١ ولانتخابات المجلس الوطني لعام ٢٠٠٢؛ وأوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقدير الاحتياجات في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويجري في الوقت الراهن بحث المشاركة بدور أكبر.

غانا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شعبة المساعدة الانتخابية بأن الحكومة طلبت منه مساعدتها في تنسيق التبرعات المقدمة من المانحين للعملية الانتخابية الجارية في عام ٢٠٠٠. وقدمت المساعدة في إطار مشروع أعده البرنامج لهذا الغرض. وأجريت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

غواتيمالا

في أيار/مايو ١٩٩٩، طلبت المحكمة الانتخابية العليا في غواتيمالا من ''الشراكة من أجل النهوض بالمسائل الانتخابية والديمقراطية'' أن توفر لها الدعم اللازم لمراقبة وتقييم مدى المشاركة في الانتخابات الوطنية في غواتيمالا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، من خلال إعداد دراسة موحدة تتألف من ١٥ عنصرا. وبعد موافقة منسق المساعدة الانتخابية، تولت شعبة المساعدة الانتخابية تمويل ثلاثة عناصر من المشروع: (أ) وضع قواعد بيانات بالمواطنين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم والذين لم يدلوا بأصواتهم في الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، وتشمل تلك البيانات العمر والجنس والمستوى التعليمي ومحل الإقامة؛ (ب) إجراء اقتراع وطني بشأن المشاركة وأثر الأنشطة الرامية إلى تعزيز المشاركة؛ (ج) إجراء دراسات على فئات مختلفة من السكان حول مسألة المشاركة في الانتخابات.

غيانا

تلبية لطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة استشارية للخبراء إلى غيانا في أيار/مايو ٢٠٠٠ لتقدير الاحتياجات من المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة. وأرسلت حكومة غيانا بعد ذلك طلبا رسميا، وقدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية إلى لجنة الانتخابات ووفرت التنسيق والدعم للمراقبين الدوليين عن طريق مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأجريت الانتخابات البلدية في آذار/مارس ٢٠٠١. وأجرت شعبة المساعدة الانتخابية تقييما أوليا للمشروع عقب الانتخابات مباشرة.

غينيا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، طلبت حكومة غينيا مساعدات مالية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل الانتخابات المحلية والتشريعية المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه، وتشرين الثاني/نوفمبر، وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على التوالي. وعلى إثر ذلك، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية إلى غينيا بعثة لتقدير الاحتياجات في تموز/يوليه ٢٠٠٠، من أجل تحديد أنسب نوع من المساعدة التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة. ولكن عُلقت المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة للعملية الانتخابية بسبب التطورات السياسية والعسكرية اللاحقة التي شملت ليبريا وسيراليون الواقعتين على حدودها.

غينيا الاستوائية

في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، تلقى الأمين العام طلبا من حكومة غينيا الاستوائية للاستعانة بمراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على الانتخابات البلدية التي انعقدت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠. ولكن الأمم المتحدة لم تستطع تلبية طلب الحكومة لضيق الوقت.

غينيا – بيساو

في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٢٣٣ (١٩٩٩) الذي أيد فيه ، ضمن أمور أخرى، إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو فيما بعد الصراع الذي يرأسه ممثل خاص للأمين العام، واختارت شعبة المساعدة الانتخابية مجموعة من الخبراء المتخصصين في شؤون الانتخابات وعينتهم في المكتب المذكور لتقديم المشورة للممثل الخاص فيما يتعلق بالشؤون الانتخابية.

وعلاوة على ذلك، قدمت الأمم المتحدة بناء على طلب الحكومة ومن خلال مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (GBS/97/007) مساعدة تقنية للمراحل المختلفة

للعملية الانتخابية لعام ١٩٩٩ وتولت تنسيق عمليات المراقبة الدولية للانتخابات. وعقدت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

وبالنسبة للجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، نسقت الأمم المتحدة الإشراف الدولي فضلا عن خدمات الدعم والإدارة اللازمة أثناء إجراء الانتخابات والمساعدة في إحصاء الأصوات وجدولتها من أجل اللجنة الوطنية للانتخابات.

وبعد ذلك، طلبت حكومة غينيا - بيساو في أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة التقنية المقدمة منها إلى سلطات الانتخابات فيما يتصل بالانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠١، وإن كان لم يتم بعد الإعلان رسميا عن إجرائها. وأوفد تبعا لذلك خبير في شؤون الانتخابات لمساعدة لجنة الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

فنزويلا

في عام ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة ثلاثة طلبات مستقلة من حكومة فنزويلا لإرسال مراقبين. وتعلق طلبان بإجراء انتخابات عامة، كان من المقرر إجراؤها مبدئيا في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٠ ثم تأجلت إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وتعلق الطلب الثالث بالانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. ولكن الأمم المتحدة لم تتمكن من تلبية الطلبات لأن المهلة الزمنية المتاحة لم تكن كافية.

فيجي

في حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجهت الحكومة المؤقتة لفيجي، رسالة إلى الأمين العام تطلب فيها مشاركة الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات العامة التي انعقدت في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية إلى فيجي بعثة لتقدير الاحتياجات، وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٥/٢٨٠ (A/RES/55/280) الذي أذنت فيه للأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات العامة في فيجي والوضع بعد الانتخابات مباشرة.

وعلاوة على ذلك، يزود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السلطات المسؤولة عن الانتخابات بالدعم التقني لإنشاء مركز إعلامي للانتخابات، وتنسيق أنشطة المانحين، وبرامج التربية الوطنية، وكذلك تنسيق أعمال المراقبين الدوليين.

الكاميرون

وجه الأمين العام، عقب زيارته للكاميرون في أيار/مايو ٢٠٠٠، رسالة إلى رئيس الكاميرون يبلغه فيها بأنه كلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وشعبة المساعدة الانتخابية لتقديم الدعم اللازم لبناء المؤسسات والتدريب وإعداد تشريع انتخابي والمساعدة في عمليات التسجيل في إطار استعدادات الحكومة لإجراء الانتخابات في عام ٢٠٠١. وترصد شعبة المساعدة الانتخابية عن كثب الاستعدادات الخاصة بالجولة الأولى للانتخابات البلدية المقرر حاليا إجراؤها في عام ٢٠٠٢.

كمبوديا

طلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بنوم بنه في عام ٢٠٠٠ الاستعانة بالخدمات الاستشارية لخبير من شعبة المساعدة الانتخابية لاستعراض قانون الانتخابات في كمبوديا. وواصلت الشعبة مساعدة البرنامج على مدار عام ٢٠٠٠ بتزويده بمشورة الخبراء من أجل التحضير للانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠١.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، طلبت حكومة كمبوديا تزويدها بالمساعدة التقنية للانتخابات التي تقرر حاليا إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقدير لاحتياجات البلد، وأوصت البعثة بأن تدعم الأمم المتحدة اللجنة الانتخابية في كمبوديا من خلال مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أن يشمل ذلك تنسيق التبرعات المالية والمساعدات التقنية المقدمة من المانحين.

كوت ديفوار

في آذار/مارس ٢٠٠٠، أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة إلى أبيدجان لتقدير الاحتياجات بناء على طلب رسمي مقدم إلى الأمم المتحدة من رئيس كوت ديفوار للحصول على مساعدة انتخابية. وعلى إثر ذلك، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشروع تقني يشمل تقديم مساعدات تقنية إلى اللجنة الانتخابية وتشكيل فريق تابع لأمانة المساعدة الانتخابية لتنسيق عمل المراقبين الدوليين. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، قررت الأمم المتحدة وقف دورها التنسيقي بسبب الأحداث السياسية في البلد، ولكنها استمرت في تقديم مساعدات تقنية محدودة للانتخابات التشريعية التي جرت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

كوسوفو

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، شاركت شعبة المساعدة الانتخابية في بعثة أوفدت إلى كوسوفو للتقييم. وكان الهدف من البعثة هو مناقشة وتقييم الظروف القائمة والخطط الأولية للقيد في السجلات المدنية وتسجيل الناخبين في المنطقة الخاضعة لإدارة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام وكبار موظفيه وموظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهم من الموظفين ذوي الصلة. واستعرضت البعثة أيضا الترتيبات المؤسسية المتبعة بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو والمتصلة بتنظيم القيد في السجلات المدنية وتسجيل الناخبين والإشراف على ذلك، وتحليل الآثار المحتمل ترتبها على دور بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو عموما. وأعدت البعثة تقريرا رُفع لشعبة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام تضمن عدة توصيات بشأن القاعدة التنظيمية المتعلقة بالسجل المدني. وخلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ واصلت شعبة المساعدة الانتخابية تقديم دعم استشاري من الخبراء إلى بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في جميع الجوانب المتصلة بالانتخابات، وأوفدت بعد ذلك بعثتان إلى كوسوفو في مرحلتين حاسمتين من العملية الانتخابية. وأجريت الانتخابات المحلية في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

الكونغو

في آذار/مارس ٢٠٠١، طلبت حكومة الكونغو من الأمم المتحدة تزويدها بمساعدة انتخابية من أجل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٢. وعلى إثر ذلك، اتفقت الأمم المتحدة والحكومة على أن توفد الأمم المتحدة بعثة لتقييم الحالة على أرض الواقع من أجل تحديد أنسب نوع من المساعدة. وتضطلع شعبة المساعدة الانتخابية في الوقت الراهن بالأعمال التحضيرية للبعثة.

ليسوتو

سافر إلى ماسيرو في أيار/مايو ٢٠٠٠ أحد كبار موظفي الشؤون السياسية في شعبة المساعدة الانتخابية لمناقشة التحضير للانتخابات البرلمانية المقبلة التي تجرى في ليسوتو وبحث إمكانية مشاركة الأمم المتحدة في العملية الانتخابية ونطاق هذه المشاركة. وتمكنت البعثة عن طريق تقييم التقدم الذي أحرزته جميع الأطراف فيما يتصل بالانتخابات المقبلة من تحديد الخيارات الانتخابية المتاحة لجميع المسؤولين ذوي الصلة.

وتلقت الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠٠١ طلبا رسميا لتقديم مساعدة مالية وتقنية. وأوفدت بعثة ثانية إلى البلد في أيار/مايو ٢٠٠١، وتنظر الأمم المتحدة حاليا في التوصيات التي قدمتها البعثة. ومن المقرر إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٢.

المكسيك

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، واستعدادا لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠، طلبت وزارة خارجية المكسيك دعما من الأمم المتحدة للمراقبين الداخليين والزوار الأجانب (المراقبون الدوليون) أثناء العملية الانتخابية. وأوفد فريق إلى المكسيك في أيار/مايو ٢٠٠٠ لذلك الغرض.

وطلب إلى الأمم المتحدة كذلك تقديم نوع مماثل من المساعدة للانتخابات التي تجرى في شياباس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

موريتانيا

في نيسان/أبريل ٢٠٠١، تلقت الأمم المتحدة طلبا بتقديم مساعدة فيما يتصل بالانتخابات البرلمانية والبلدية المقبلة المقرر عقدها في موريتانيا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وسحب الطلب في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

موزامبيق

في عام ١٩٩٩، وفي أعقاب تلقي طلب من حكومة موزامبيق، أوفد أحد كبار موظفي شعبة المساعدة الانتخابية في بعثة لتقييم الاحتياجات إلى البلد، وساعد في تنقيح مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم المساعدة التقنية لهيئات إجراء الانتخابات. وأجريت الانتخابات في الفترة من ٣ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ناميبيا

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أبلغ مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ناميبيا شعبة المساعدة الانتخابية أن الحكومة وجهت الدعوة إلى عدد من البلدان والمنظمات الدولية، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات العامة التي تجرى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، أوفد أحد كبار موظفي شعبة المساعدة الانتخابية إلى ناميبيا في بعثة لتقييم الاحتياجات. ونتيجة لعدم كفاية الوقت اللازم للتحضير للقيام بدور أكبر، أوصى موظف المساعدة الانتخابية بأن يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة محدودة تشمل مواد مطبوعة يستعين بها المراقبون الدوليون.

النيجر

في أعقاب الطلب الوارد في منتصف عام ١٩٩٩، قدمت الأمم المتحدة مساعدة إلى النيجر في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي NER/97/001. وشمل المشروع تقديم مساعدة تقنية إلى اللجنة الانتخابية فضلا عن تنسيق جهود المراقبين الدوليين. وتم تعيين اثنين من الاستشاريين في إطار المشروع. وأُجريت الانتخابات الرئاسية في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، والانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

نيجيريا

في تموز/يوليه ٢٠٠٠، اعتمدت الجهة المسؤولة عن تنسيق أنشطة المساعدة الانتخابية مشروعا لتقديم المساعدة في فترة ما بعد الانتخابات في نيجيريا وذلك بعد أن أوفدت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقدير الاحتياجات إلى البلد في أيار/مايو ٢٠٠٠. ويشمل المشروع ثلاثة عناصر رئيسية هي (أ) تعزيز القدرة المؤسسية للجنة الوطنية الانتخابية المستقلة عن طريق التدريب؛ (ب) تعزيز القدرة المؤسسية للجنة الوطنية الانتخابية المستقلة في مجال التثقيف والاتصال المدنيين؛ (ج) سد الفجوات: تعزيز المجتمع المدني في مجال الديمقراطية.

نيكاراغوا

في أيار/مايو ٢٠٠٠، تلقت الأمم المتحدة طلبا من حكومة نيكاراغوا لإرسال مراقبين من الأمم المتحدة لمتابعة الانتخابات البلدية التي انعقدت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. ولم تتمكن الأمم المتحدة من تلبية الطلب لأن أنشطة المراقبة أوكلت إلى منظمة الدول الأمريكية، المنظمة الرائدة في المنطقة. وبدلا من ذلك، أجري رصد تقني للمسائل الانتخابية القانونية الرئيسية أثناء الفترة السابقة للانتخابات.

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، تلقت الأمم المتحدة طلبا آخر لإرسال مراقبين لمتابعة الانتخابات المقرر عقدها في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتبعا لذلك أوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات إلى نيكاراغوا في نهاية أيار/مايو ٢٠٠١. ويجرى حاليا النظر في توصيات البعثة.

هايتي

أوفد استشاريان في شؤون الانتخابات إلى هايتي في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي HAI/99/008 من أجل مساعدة اللجنة الانتخابية المؤقتة في التحضير للانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها بصفة أولية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون

الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ولكنها أجريت في وقت لاحق في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، أوفد ١٣ من متطوعي الأمم المتحدة للتعاون مع المسؤولين في اللجنة الانتخابية المؤقتة. واستمر المشروع حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بانتظار تحسن الأزمة السياسية في البلد، لكن المساعدة توقفت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأوفدت في عام ٢٠٠٠ إلى هايتي بعثات استعراضية تقنية مجموعها ثلاث بعثات ضمت موظفين من شعبة المساعدة الانتخابية.

هندوراس

في حزيران/يونيه ٢٠٠١، طلبت المحكمة الانتخابية الوطنية في هندوراس إلى الأمم المتحدة لتقديم مساعدة تقنية في مجالات التدريب والنقل والإمداد وتثقيف الناخبين وعد الأصوات في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وأرسلت شعبة المساعدة الانتخابية بعثة لتقدير الاحتياجات إلى البلد في آب/أغسطس ٢٠٠١.

اليمن

في أعقاب طلب الحصول على مساعدة الوارد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أوفدت الأمم المتحدة بعثة لتقدير الاحتياجات إلى اليمن في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وأعدت بعد ذلك مشروعا للمساعدة التحضيرية للانتخابات. وأوفد خبيران في شؤون الانتخابات إلى اليمن لمدة أربعة أشهر في عام ٢٠٠١ لتقديم مساعدة تقنية في التحضير للانتخابات العامة التي أجريت في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠١. وأعد الاستشاريان أيضا وثيقة لمشروع عن تقديم المساعدة في الأجل الأطول إلى اللجنة العليا للانتخابات.

المرفق الثاني

إدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مذكرة توجيهية بشأن المساعدة الانتخابية

لمحة عامة

١ - مع إدراك الحاجة إلى تعزيز تنسيق وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمساعدة الانتخابية على نطاق المنظومة، تهدف هذه المذكرة إلى توضيح الأدوار والإجراءات القياسية الخاصة بإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تقديم المساعدة الانتخابية إلى الدول الأعضاء. وتحل هذه المذكرة محل جميع المبادئ التوجيهية.

٢ - تشارك منظومة الأمم المتحدة في مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة الإنمائية الهادفة إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز عمليات الانتخاب الديمقراطية وبناء القدرة المستدامة لإدارة النظم والعمليات الانتخابية. وفي غالب الأحيان تطلب الدول الأعضاء المشورة والمساعدة المتعلقة بالجوانب القانونية والمؤسسية والفنية والإدارية لتنظيم وإجراء الانتخابات الديمقراطية أو تطلب مساعدة المنظمة في دعم المراقبة الدولية أو المحلية للعمليات الانتخابية.

الأهداف

٣ - تتمثل أهداف المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة في شقين هما:

(أ) مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية لإجراء انتخابات موثوقة وشرعية وفق المعايير المعترف بها دوليا؛

(ب) المساهمة في بناء قدرة مؤسسية مستدامة، في البلد المتلقي للمساعدة، لتنظيم انتخابات ديمقراطية حقيقية ودورية وتحظى بالثقة التامة من الأطراف المتنافسة والناخبين.

الأدوار والمسؤوليات في منظومة الأمم المتحدة

٤ - نظرا لتزايد الطلب على المساعدة الانتخابية وبغية كفالة الاتساق في تناول طلبات الدول الأعضاء المنظمة للانتخابات، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٣٧/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ خطوات لوضع إطار مؤسسي لدعم الأنشطة في هذا المجال وأكدت دور كل جهة من جهات المساعدة الانتخابية الرئيسية في الأمم المتحدة:

(أ) **منسق أنشطة المساعدة الانتخابية** - استنادا إلى قرار الجمعية العامة ١٣٧/٤٦، عيَّن الأمين العام في عام ١٩٩٢ منسقا لأنشطة المساعدة الانتخابية. من أجل

''ضمان الاتساق في البت في الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء المنظمة للانتخابات، ... وتوجيه طلبات المساعدة الانتخابية إلى المكتب أو البرنامج المختص، ... والاستناد إلى الخبرة المكتسبة من أجل بناء ذاكرة مؤسسية، وإعداد وحفظ قائمة بالخبراء الدوليين ... وإقامة اتصالات مع المنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بغية ضمان ترتيبات العمل السليمة معها وتجنب ازدواج الجهود''. ويقوم وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بدور المنسق لأنشطة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة؛

(ب) **شعبة المساعدة الانتخابية** - أنشئت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية في عام ١٩٩٢، مبدئيا كوحدة للمساعدة الانتخابية، لتقديم الدعم الفني للمنسق للاضطلاع بمهامه. ويتمثل الدور الرئيسي للشعبة في تقييم الطلبات المقدمة للحصول على المساعدة الانتخابية، وتحديد المعايير الانتخابية للأمم المتحدة والحفاظ عليها، والاضطلاع بمهام تقييم الاحتياجات، ومساعدة هيئات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات في تصميم أنشطة مشاريع المساعدة الانتخابية، ووضع استراتيجيات تنفيذية للعناصر الانتخابية لعمليات حفظ السلام، ووضع قائمة بخبراء الانتخابات، وتيسير المراقبة الدولية للانتخابات والعمل بمثابة ذاكرة مؤسسية للأمم المتحدة في ميدان الانتخابات؛

(ج) **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** - أقرت الجمعية العامة في القرار ١٣٧/٤٦ بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة التقنية للأنشطة الانتخابية ويؤكد على أهمية التعاون بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد القطري، يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ريادي في تقديم المشورة في مجال السياسة العامة والبرامج المتعلقة بتعزيز المؤسسات والعمليات الديمقراطية المستدامة (مثل الهيئات الانتخابية، والبرلمانات والهيئات القضائية وما إلى ذلك). ويتركز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأنشطته في مجال الانتخابات على بناء قدرات المؤسسات والعمليات الانتخابية في الأجل الطويل، بما في ذلك توعية المجتمع المدني ومشاركته. كما يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي على الصعيد القطري في تنسيق المساعدة الانتخابية بين الجهات المانحة والجهات الفاعلة الوطنية والدولية. ويشمل ذلك التنسيق المالي الذي يتضمن توجيه أموال الجهات المانحة لدعم الانتخابات، فضلا عن تنسيق الدعم الانتخابي من خلال عقد الاجتماعات وتنظيم المنتديات للجهات المانحة. وفي معظم الحالات، عندما تقدم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة إلى بلد ما، فإن المنسق المقيم/الممثل المقيم يمثل منظومة الأمم المتحدة هذه المهمة. وفي مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتعاون مكتب السياسات الإنمائية مع المكتب الإقليمي المعني على دعم الأولويات والاحتياجات المحددة على الصعيد القطري، وذلك بالاتصال الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية.

إجراءات تقديم المساعدة الانتخابية

٥ - قبل أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة من تقديم أي نوع من أنواع المساعدة الانتخابية، سواء كانت مباشرة أو بالنيابة عن طرف ثالث، مثل المنظمات الإقليمية أو غيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، يجب على المنظمة أولا أن تقيم بعناية الظروف السابقة لإجراء الانتخابات في البلد مقدم الطلب. ويتعين القيام بهذا التقييم الذي يسبق أي نوع من أنواع الالتزام بالمشروع، لكفالة المشاركة في المناطق التي تكون فيها الانتخابات الشرعية ممكنة دون غيرها. ومع أخذ ما ذكر في الاعتبار، فإن إجراءات الحصول على المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة تكون على النحو التالي:

(أ) يجب على الحكومة أو السلطات الانتخابية أن تبعث طلبا رسميا للحصول على المساعدة إلى منسق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية قبل أربعة أشهر على الأقل من الموعد المقرر للانتخابات وذلك لإفساح المجال للمشاركة الهادفة. وسيؤدي منح مهلة أكبر (٦-٨ أشهر)، إلى تقليل التكاليف والمخاطر التي تنطوي عليها العملية، وإلى توفير مساعدة أوفى وأفضل. وتعد السلطات الانتخابية الوطنية، ومكتب رئيس الجمهورية أو وزارة الخارجية المصادر المعتادة لتقديم الطلبات؛

(ب) ستقوم شعبة المساعدة الانتخابية باستشارة المنسق المقيم/الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني، والشُعب ذات الصلة التابعة لإدارة الشؤون السياسية ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها، إذا كانت الظروف التي تسبق الانتخابات في البلد مقدم الطلب تفي بالمعايير الموضوعة لتقديم المساعدة الانتخابية من الأمم المتحدة؛

(ج) إذا قرر المنسق أنه توجد حاجة إلى تقدير أكثر دقة للاحتياجات في الموقع قبل البت في تقديم المساعدة، ستقوم شعبة المساعدة الانتخابية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإيفاد بعثة لتقييم الوضع السياسي والمادي والمؤسسي في البلد مقدم الطلب. وستقيم البعثة أيضا مدى ملاءمة مساعدة الأمم المتحدة وضرورتها وأثرها المحتمل وتتأكد إن كانت الأحزاب السياسية الرئيسية المتنافسة وممثلو المجتمع المدني يؤيدون مشاركة الأمم المتحدة؛

(د) يجوز للمنسق المقيم/الممثل المقيم، قبل تقديم طلب رسمي من الحكومة أو بعده، أن يطلب إلى شعبة المساعدة الانتخابية تقديم مشورة داخلية من الأمم المتحدة بإرسال بعثة استشارية من الخبراء إذ اعتبر ذلك أمرا ضروريا ومناسبا. وتكون هذه البعثات عادة صغيرة وغير بارزة وتهدف إلى التدخل المبكر وتقديم مشورة الخبراء بشأن تنسيق وتنفيذ مشاريع المساعدة الانتخابية. ومن شأن إجراء تقييم دقيق وواف للأجواء السائدة قبل إجراء

الانتخابات في البلدان التي تطلب المساعدة أن يقلل خطر إشراك الأمم المتحدة في انتخابات لا يلتزم تنظيمها وإجراؤها بالمعايير المعترف بها دوليا. ولذلك يعد الحفاظ على سمعة الأمم المتحدة كمؤسسة موثوق بها وواضعة للمعايير في هذا المجال عاملا بالغ الأهمية؛

(هـ) استنادا إلى الخطوات الواردة أعلاه، سيقوم المنسق إما بالموافقة على طلب المساعدة أو اعتباره غير ملائم. وفي حالة الموافقة، ستعمل شعبة المساعدة الانتخابية بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إعداد مشروع مساعدة انتخابية ملائم. ومتى قامت الشعبة والبرنامج بصياغة ومراجعة المشروع، ستكون الموافقة على مشروع المساعدة الانتخابية الفني وتنفيذه محكومين بالإجراءات العادية الواردة في دليل البرمجة الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعتبر تطوير القدرة المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للمؤسسات الانتخابية جانبا مكملا لأنشطة إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إطار التعاون القطري. ويجب استشارة شعبة المساعدة الانتخابية منذ البداية بشأن الجانبين السياسي والتقني للمشروع المقترح لما قد ينطوي على الجانبين من آثار على الانتخابات اللاحقة. وتستجيب الشعبة بتقديم أي تدخلات أو مشورة في غضون عشرة أيام عمل من تاريخ تلقي الوثائق. وإذا لم يحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على رد خلال تلك الفترة، يمكن المضي في إعداد المشروع. وينبغي للموافقة والتنفيذ أن يتبعا الإجراءات المعيارية لجميع الأنشطة المضطلع بها في إطار التعاون القطري غير أنه نظرا للطبيعة السياسية والحساسة غالبا للبيئة الانتخابية، ينبغي اتباع الحذر في حالة التنفيذ الوطني لمشاريع المساعدة الانتخابية. وينبغي أن ينحصر استخدامها في الحالات التي يتم فيها التشاور التام وحيث يوجد توافق في الآراء بشأن نزاهة الوكالة المسؤولة عن التنفيذ. وللمساعدة في تحديد الخبرة المتخصصة، ستقدم شعبة المساعدة الانتخابية استشاريين فنيين مؤهلين من قائمة خبراء الانتخابات الموجودة لديها، حسب الاقتضاء؛

(و) إذا طلبت إحدى الحكومات مساعدة الأمم المتحدة في مراقبة الانتخابات، تضطلع شعبة المساعدة الانتخابية بدور قيادي في تصميم هذه الأنشطة ومدها بالموظفين وتنفيذها بالتعاون مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي غالب الأحيان، ينشأ مشروع منفصل لتوفير إطار تنفيذي وقانوني لهذه الأنشطة. وبالاتساق مع طبيعة وهدف المراقبة، ينبغي أن يكون المشروع الهادف إلى دعم هذه الأنشطة مستقلا عن أي مشروع دعم آخر يقدم إلى العملية أو الأنظمة أو المؤسسات الانتخابية؛

(ز) يتخذ المنسقون/الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي موقفا واضحا ينم عن حياد الأمم المتحدة. ومن ثم، يجوز لفريق مراقبين مستقل، خلال دعم بعثة

دولية/وطنية أن يصدر بيانا عن الانتخابات، أما الأمم المتحدة فإنها تؤدي دورا تيسيرا فقط ولا تعرب عن وجهة نظرها بشأن العملية أو نتائجها. وينبغي للمنسقين المقيمين/الممثلين المقيمين الإحجام عن الإدلاء ببيانات سياسية إلى الصحافة، ما لم يأذن لهم المنسق بذلك بشكل محدد؛

(ح) ولإبقاء المنسق مطلعا على الوضع السياسي والفني لمشاريع المساعدة الانتخابية، يقدم الممثل المقيم تقارير منتظمة عن الوضع، بما في ذلك تقارير مقدمة من العاملين في المشروع إلى شعبة المساعدة الانتخابية. وستشكل تقارير المشروع هذه أساس للتقرير الذي يتعين على الأمين العام أن يقدمه إلى الجمعية العامة كل سنتين؛

(ط) تتلقى شعبة المساعدة الانتخابية، ومكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمكتب الإقليمي المعني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نهاية كل مشروع تقريرا نهائيا عن المشروع من الممثل المقيم. وحسب الاقتضاء، تقوم شعبة المساعدة الانتخابية بدعم المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الاضطلاع بمهمات تقييم فنية مستقلة لمشاريع المساعدة الانتخابية؛

(ي) عند اختتام المهمة، أو سنويا بالنسبة للخبراء المستعان بهم لفترات طويلة الأجل، يُطلب إلى المنسق المقيم/الممثل المقيم أيضا أن يقدم إلى الوكالة المتعاقدة تقييما عن أداء الاستشاريين و/أو الخبراء الواردة أسماؤهم في قائمة شعبة المساعدة الانتخابية. ومن شأن هذا التقييم أن يساعد في تعزيز فعالية المساعدة المقدمة ويمكن الشعبة من تحسين أدائها في المستقبل والتعرف مسبقا بشكل أفضل على احتياجات البلد مستقبلا.

تنسيق المساعدة الانتخابية بين الجهات المانحة

٦ - يعد التنسيق الفعال للمساعدة الفنية في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسات عندما تقوم عدة جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف، والمؤسسات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة جميعها بتقديم المساعدة الانتخابية إلى بلد ما. وفي البلدان التي يوجد فيها ممثل خاص مقيم للأمين العام، يضطلع الممثل الخاص بمسؤولية التنسيق السياسي العام. وإذا لم يكن يوجد ممثل خاص مقيم، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاضطلاع بالدور القيادي للأمم المتحدة على صعيد البلد كآلية تنسيق لمساعدة الجهات المانحة وكمنتدى لتنسيق أنشطة طائفة أوسع من الجهات الدولية والوطنية. ويمكن ممارسة هذا الدور التنسيقي من خلال صيغة صندوق استئماني لتقاسم التكاليف، ويعد هذا الدور أساسيا لتحقيق أبلغ الأثر ولتفادي الصعوبات المحتملة مثل ازدواجية المساعدة أو تداخلها؛ والمنافسة بين المنظمات التي تقدم المساعدة في بعض المجالات؛ وتحميل النظراء الوطنيين عبئا زائدا؛ الإفراط في تمويل

بعض جوانب العملية الانتخابية وعلى نحو يضر بالجوانب الأخرى. وحسب الضرورة، يمكن أن يُطلب إلى شعبة المساعدة الانتخابية أن تساعد في تنفيذ هذا الدور التنسيقي.

الجهات التي يمكن الاتصال بها

٧ - شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة:

الهاتف: 8737-963 (212) 1+

الفاكس: 2979-963 (212) 1+

البريد الإلكتروني: electrol@un.org

Institutional Development Group of the Bureau for Development Policy

في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

الهاتف: 5054-906 (212)

الفاكس: 6471-906 (212)

البريد الإلكتروني: g.shabbir.cheema@undp.org